اللواء محمد نجيب

أول رئيس لمصر

خالد عوض



اللواء محمد نـجيب

أول رئيس لمصر

خالد عوض

الكتاب: اللواء محمد نجيب .. أول رئيس لمصر

الكاتب: خالد عوض

الطبعة: 2018

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

5 ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : 35825293 – 35867576 – 35867575

فاكس : 35878373

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميـع الحقـوق محفوظـة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

عوض ، خالد

اللواء محمد نجيب .. اول رئيس لمصر / خالد عوض

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

136 ص، 18 سم.

الترقيم الدولى: 2 – 661 – 446– 977– 978

أ – العنوان رقم الإيداع : 28864 / 2018

اللواء محمد نجيب

أول رئيس لمصر

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

إن ثورة 23 يوليو عام 1952 فى مصر جاءت نتيجة تخطيط دقيق، وظرف فى غاية الصعوبة فى دولة راسخة فى ظل ملك يهيمن على كل سلطات الدولة، بل هى كانت الانطلاقة الحقيقية إلى مرحلة التحول الجذرى فى المنطقة العربية والأفريقية، حيث قادت الثورة عمليات التنفيذ ودعم ثورات التحرر ضد الاستعمار وتقويض الأنظمة الموالية للمستعمرين فى بعض البلدان العربية والأفريقية..

وكان الضباط الأحرار المصريون قد واجهوا مشاكل عديدة قبل انطلاق ثورتهم المفاجئة للعالم، ومن أبرز تلك المشاكل أن تنظيم الضباط الأحرار كان يضم رتباً متوسطة، ويخلو تماماً من الرتب العليا فى الجيش المصرى الموالى للملك فى تلك الفترة.

حيث كانت رتبة البكباشى هى أعلى رتبة فى التنظيم، مما يقلل من فرصة نجاح ثورتهم التى من المفترض أن يقودها ضابط قيادى على الأقل برتبة اللواء، حيث كان أعلى الضباط فى هذه الفترة إما موالياً ولاءً تاماً للملك أو ممن هم لا حول لهم ولا قوة، ويفتقد القدرة على القيادة أو المقامرة فى مواجهة نظام ملكى عنيف وجبار..

وباكتشاف أحدهم برتبة اللواء يمتلك كل المواصفات التى تؤهله للقيادة، بالإضافة إلى وطنيته المعروفة وشجاعته النادرة وإيمانه بضرورة

التغيير، التقط الضباط الأحرار الخيط الأهم لتنفيذ خططهم، وبالفعل وَحّد اللواءُ محمد نجيب، الجيش خلف قيادته وقاد الثورة بكل حكمة وشجاعة حتى تحقق الهدف.

ولكن كما هو معروف أن دور الرجل على قدر عظمته وشجاعته مازال يلفُّه الغموض وضياع الكثير من الحقائق وسط الشعارات التى صاحبت إقالته، ونجيب الذى قضى بقية عمره تحت الإقامة الجبرية استطاع أن يكتب خلالها مذكراته وتاريخ الثورة، كما هو معروف بأمانته وولائه للثورة، وإن اختلف مع قادتها.. وخلال هذه المساحة نطرح عدداً من الحلقات عن دور اللواء محمد نجيب أول رئيس مصرى عقب ثورة يوليو1952وواحد من أبرز قادتها الذين ساهموا فى التحول التاريخى فى الحركة السياسية والثورية فى الوطن العربى وأفريقيا.

المؤلف

الفصل الاول

حرب 48 حرب عصابات

- **طالبت أن تكون حرب 48 حرب عصابات لا مواجهة بين جيوش نظامية**
- **مصادمتى الدائمة مع الفريق عطا الله ساهمت فى شعبيتى العسكرية**
- **تأثرت بكتابات مصطفى كامل ضد الإنجليز فى مرحلة مبكرة**

جملة واحدة قالها الصاغ أركان حرب عبد الحكيم عامر لصديقه البكباشى جمال عبد الناصر: "لقد عثرت لك على كنز عظيم اسمه اللواء محمد نجيب"، وكان عامر قد تعرف عن قرب على اللواء محمد نجيب خلال حرب 1948، وكانت هذه المعرفة هى مفتاح علاقة نجيب بالثورة وتنظيم الضباط الأحرار المؤلف من شباب ضباط الجيش الذين حملوا على عاتقهم عبء التغيير والتصدى لكل مظاهر الفساد..

لكن ترى كيف بدأت علاقة نجيب بالضباط الأحرار.. تلك العلاقة التى قادته ليصبح أول رئيس للجمهورية بعد نجاح الثورة؟!

خلال حرب 48 عين عامر فى اللواء العاشر الذى كان يتولى قيادته اللواء نجيب إلى جانب قيادته للواء الرابع، وما كادت العلاقة تتوطد بين عامر وقائده حتى أسرع عبد الحكيم عامر إلى صديقه عبد الناصر قائلاً له: عثرت على الشئ الذى طالما شغلنا أنفسنا به وهو نجيب، إنه الكنز الثمين ولا شك كما تكشف الاحداث فيما بعد أن نجيب كان كنزاً بالنسبة لتنظيم الضباط الأحرار الذين كانوا فى أمس الحاجة الى وجود ضابط كبير بينهم معروف بوطنيته وتاريخه وقربه من ضباط الجيش، وكل هذه الصفات كانت تجتمع فى نجيب منذ أن كان ضابطاً صغيراً فى القوات المصرية العاملة فى السودان، بل إن مشاعره الوطنية تفجرت منذ أن كان طفلاً صغيراً ففى أثناء وجوده بكلية غوردن بالسودان حيث كان والده يعمل ضمن وحدات

الجيش المصرى هناك اعترض هذا الطفل الذى لم يبلغ من العمر 13 عاماً على قطعة إملاء جاء فيها أن مصر يحكمها البريطانيون، قائلاً لمدرسه الإنجليزى سير سمبيسون: "لا يا سيدى مصر تحتلها بريطانيا فقط!!"

وكانت النتيجة جلده عشر جلدات على ظهره .. والغريب أنه أظهر تحملاً شديداً رغم آلام الجلد ورفض أن يظهر عليه أى من علامات الضعف أو التوجع.

ويقول نجيب عن هذه الفترة من حياته: كنت متأثراً فى ذلك الوقت بكتابات مصطفى كامل ضد الإنجليز، وكانت تلك الكتابات تُهّرب سراً من مصر إلى السودان، وكنا نقرأها بعيداً عن الأعين ونحاول أن نقلد صاحبها على قدر استطاعتنا .

ولم تكن هذه المرة هى الوحيدة التى يعترض فيها نجيب على مثل هذه الأمور بل تكرر العقاب بالجلد أكثر من مرة، حيث كان الجلد العقاب الوحيد فى كلية غوردن كانت هذه هى بذرة الوطنية التي نبتت فى قلب محمد نجيب، واستمرت فى النمو، والتى جعلته فيما بعد عقب تخرجه يطلب أجازة من قائده بعد أن أبلغه الضابط إبراهيم عبود – والذى أصبح رئيساً للسودان فى وقت لاحق – باندلاع شرارة ثورة 1919ويسافر بالفعل عن طريق البحر من بورسودان إلى السويس ثم إلى القاهرة بالقطار، ويذكر نجيب أنه: "عند وصولي الى محطة مصر مر أمامى أمير آلاى إنجليزى اسمه بيرس سميث، وكان قائد الكتيبة الأولى للجيش المصرى سميناً مثل البرميل بالإضافة إلى غروره الشديد، ولأننى كنت مرهقاً من طول السفر ومشغولاً

بسبب تأخر حقائبى لم أؤد له التحية العسكرية، فإذا به يتجه نحوى قائلاً لماذا لم تؤد لى التحية العسكرية؟.. فقلت له: لأن بيننا وبينكم خصومة والبلد فى حالة ثورة ضدكم ولو أديت لك التحية لأحسست بالعار وآذيت مشاعر كانت هى أهم ما يشغلنى أبناء وطنى الذين يملأون المحطة، والتى تعتبر مكاناً عاماً لا تحية فيه بين الرتب، وحاولت أن أنصرف فإذا به يصرخ فى قائلاً: إذا لم تؤد لى التحية العسكرية فسوف أضعك تحت الإيقاف العسكرى فوراً. ولأن أمى وإخوتى كانوا فى انتظارى، ولأننى كنت لا أريد أن أفسد أجازتى كما أن رغبتى فى التواصل مع ثورة الشارع، قلت له: سوف أحييك بشرط أن ترد لى التحية بنفس الطريقة.. ووافق وتبادلنا التحية فى مشهد أثار انتباه عدد كبير من الموجودين فى محطة القطار .

لقد كانت هذه الأجازة التى قضاها نجيب فى خضم ثورة **1919** ذات تأثير كبير فى نفسه وبداية وعيه بالوطنية ومشاركته الفعالة فى رحلة الكفاح الوطنى، وهذا ما يؤكده بقوله:

"لم أستطع أبداً أن أنسى المصريين فى هذا الوقت وهتافاتهم تدوى كالرعد: سعد، سعد.. يحيا سعد".. ومازلت أذكر مظاهرات النساء والرجال، الصغار والكبار، شيوخ الأزهر وقساوسة الكنيسة.. ما أصعب أن تمحى من الذاكرة أكوام الجثث والحجارة وعربات الترام المقلوبة فى الشوارع.. لابد أن نعترف بأن ثورة **1919** كانت من أهم الثورات التى قام بها الشعب المصرى رغم أننى لم أشترك فيها وكل ما فعلته كان مجرد التقرب منها ومحاولة الانتماء إليها..

وقد حاول نجيب أن يثبت تأييد الجيش وضباطه لسعد زغلول ومطالبتهم بعودته من المنفى، فذهب مع مجموعة من الضباط الصغار إلى بيت الأمة، وهم يرتدون الملابس العسكرية وجلسوا على سلم المنزل فى تحد واضح لكل المخاوف التى ربما كانت تصل للقبض عليهم ومحاكمتهم عسكرياً، ولكن نجيب كان لا يفكر فى شئ من ذلك، وكل ما كان يشعر به أن الجيش لا يمكن أن ينفصل عن الشعب خاصة فى أيام الغضب والاحتجاج والثورة.

يعترف نجيب بأن إحساسه بعدم المشاركة الفعالة فى ثورة 1919كان هو دافعه إلى مضاعفة نشاطه فى السودان عقب انتهاء أجازته وعودته من الخرطوم من خلال الجمعية السرية التى تكونت من عدد من الضباط الوطنيين هناك، ولأن العمل الوطنى له ضريبته فى ظل وجود الاستعمار الإنجليزى الذى يطارد كل الوطنيين العسكريين والمدنيين على حد سواء؛ فعرف نجيب الاعتقال للمرة الأولى بفعل العمل السياسى عندما أمره قائد الجمعية السرية فى الخرطوم بجمع توقيعات الضباط على برقية تقرر إرسالها إلى لجنة ملنر احتجاجاً على نفى سعد ورفاقه، والتأكيد على ضرورة ألا يتم التفاوض إلا معه.. ونفذ نجيب هذا الأمر على باب نادى الضباط بالخرطوم، وفى اليوم التالى أصدر سردار الجيش البريطانى فى السودان أمراً بإغلاق النادى، وقراراً باعتقال نجيب ورفاقه

يقول نجيب:

"فى المعتقل تعرفت على الكثير من الزملاء فى الجمعية السرية مثل

اليوزباشى أحمد الصاوى

الذى أصبح وكيلاً للحربية، واليوزباشى محمود هاشم، واليوزباشى عبد الوهاب البهنساوى، وغيرهم، ولم يستمر اعتقالنا أكثر من أيام قليلة بعدها تم الإفراج عنا، ولم يتوقف نشاطنا بعدها"

وينتقل نجيب الى القاهرة، لكنه ظل على اتصال بالحركة الوطنية فى السودان خاصة مع جمعية اللواء الأبيض التى كان يتزعمها الملازم أول على عبد اللطيف، وكانت تدعو إلى استقلال السودان واتحاده مع مصر، وكان نجيب يقدم هذه التسهيلات لهذه الجمعية فى القاهرة على الرغم من أنه كان يعمل ضمن ضباط الحرس الملكى فى ذلك الوقت، حتى أنه ذهب لزيارة بعض الضباط السودانيين الذين تم اعتقالهم فى القاهرة بعد فرارهم من السودان وهو يرتدى ملابسه العسكرية وشارات الحرس الملكى، ولكن مدير السجن قال له: "يا ابنى أنت ضابط فى الحرس تحمل علاماته وترتدى بدلة وتطلب زيارة أناس مقبوض عليهم بتهمة التمرد والشغب.. أنت كدة تروح فى داهية"، ورفض المدير أن يسمح له بزيارتهم وإن أكد له أنه سوف يبلغهم بحضوره، ولم يجد نجيب أمامه سوى الانصراف.

ويعلق نجيب: "لم أجد مفرا من انتظارهم حتى يخرجوا، وفى أول لقاء بعد الإفراج عنهم دعوتهم على تناول الغداء فى مقر الحرس داخل قصر عابدين، وكان هذا هو العام الأخير لى فى الحرس الذى طردت منه بعدها"

ويصف نجيب فترة خدمته بالحرس بالقول:

"لقد كانت أيام خدمتى به هى التى جعلتنى أرى عن قرب فساد الحكم فى مصر وأعرف الكثير من خباياه، وأشعر برغبتى فى التخلص منه بكل قوتى، كنت وقتها ضابطاً صغيراً برتبة ملازم أول، وكنت لا أرى الملك فؤاد إلا نادراً بالصدفة ولمدة ثوان محدودة، لكننى عرفت عنه الكثير بحكم وجودى فى قصر عابدين؛ فهو لم يكن يعرف العربية جيداً ويفضل التركية عليها ولم يكن يحب "فاروق"، ورغم أنه كان لا هم له سوى إنفاق النقود واصطياد النساء قبل توليه العرش، ثم أصبح بعد أن ارتقى عرش مصر لا هم له سوى جمع النقود، حتى علم **1925** ألغى علاوات ضباط الحرس، وقد حدث أن عاقب واحداً من الحرس الملكى، لأنه تناول بعض البلح من إحدى أشجار النخيل فى حديقة القصر"

ويتابع: "ولم يكن دور الملك فؤاد يزيد عن الإشراف على النظام وعمليات النظافة فى القصر الملكى، على الرغم من أنه كان يوحى للآخرين بأنه يفعل كل شئ فى الدولة؛ فأطلق على نفسه لقب "عمدة عابدين"، وأعلن نفسه ملكاً على السودان أيضاً، وكان هذا سبباً فى انزعاج الإنجليز الذين جاءوا به ليصبح أول ملك فى تاريخ مصر الحديثة".

ورغم حالة الهدوء الثورى التى سادت عقب ثورة **1919**، عقب حل البرلمان ومنع مجلس النواب من الانعقاد، يقرر الذهاب لمقابلة مصطفى النحاس زعيم "الوفد" الحزب صاحب الأغلبية، بعد أن ثارت ثائرته الوطنية عندما أخبره قائد سريته بأن زوجته الفرنسية ترغب فى الانفصال عنه لسكوته عن امتهان الدستور.

ويقول نجيب: "لم يكن سهلاً على ضابط فى ملابسه الرسمية أن يذهب إلى منزل النحاس باشا– المراقب فى ذلك الوقت – فقررت الذهاب متنكراً معتمداً على لون وجهى الذى يقترب من ملامح أبناء النوبة والسودان، وبعد محاولات صعبة استطعت أن أقابل النحاس، وبادرته بحديث عاطفى عن استعداد الجيش لوقف هذه الإجراءات غير الدستورية التى اتخذها الملك، ولكنه شكر لى حماسى ووطنيتى وقال إنه يفضل أن يظل الجيش بعيداً عن السياسة"

ويذكر نجيب روايتين مختلفتين لطريقة خروجه عقب هذه المقابلة وهروبه من أحد المخبرين المكلفين بمراقبة منزل النحاس؛ فيروى أنه خلع الجلباب الذى كان يرتديه فوق ملابسه العسكرية فلم يستطع مراقبه أن يتعرف عليه، ومرة أخرى يقول أنه استخدم سيارة أجرة فى تضليل هذا المخبر، وبيدو أن عنصر السن كان قد أثر كثيراً على ذاكرته فى الفترة الأخيرة من حياته.. الحقيقة المؤكدة أن وطنية نجيب خلال هذه الفترة كانت مثل وطنية كل شاب مصرى متحمس لاستقلال بلاده دون أن يعرف اتجاهاً سياسياً معيناً، إن انتماءه لمصر كان أهم ثوابت هذا الشعور.

وهذا ما يعكسه موقفه من الملك عقب حادث "4 فبراير 1942" حين حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين وأجبرت الملك على تعيين النحاس باشاً رئيساً للوزراء؛ فإذا بنجيب يتقدم باستقالة مسببة للملك جاء فيها:

"حيث إننى لم أستطع أحمى مليكى وقت الخطر فإننى لأخجل من

ارتداء ملابسى العسكرية والسير بها بين المواطنين، ولذا أرجو قبول استقالتى، ولكن الملك رفض الاستقالة وأعادها إلى نجيب مع عبد الله باشا النجومى"

ولعله مما يثير الاستغراب أن نجيب الذى ذهب ليعلن تأييده للنحاس يتقدم باستقالته تضامناً مع الملك واحتجاجاً على إجباره على تعيين النحاس؛ فالملك هو الرمز الوطنى الذى يمثل كل المصريين فى نظر نجيب، والإنجليز هم المستعمر، وهكذا كانت وطنية نجيب الانتماء لمصر دون النظر إلى الأشخاص أو الأسماء.. إنها نفس الوطنية التى كان يبحث عنها شباب الضباط الأحرار وجعلته كنزاً بالنسبة لهم.

وإن كانت وطنية محمد نجيب هى أحد الأبعاد الرئيسية التى جعلته (كنزاً) فى نظر عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر، فإن هناك عدداً من الأبعاد الأخرى التى سارت فى خطوط موازية لوطنيته، أهمها شعبيته الكبيرة بين صفوف الجيش وعلاقته الحميمة مع عدد كبير من الضباط ليس فى مصر وحدها، بل وفى السودان أيضاً، حتى خدم وقتاً كبيراً من حياته عقب تخرجه من الكلية الحربية عام **1918**، وحتى عام **1923**.

وشعبية نجيب وعلاقته الحميمة بالضباط والجنود جاءت نتيجة لإحساسه الزائد بهم ورغبته الصادقة فى رفع كفاءة الآداء العسكرى المصرى، بل وتصديه للدفاع عنهم أمام تجاوزات القادة الموالين للملك والاستعمار والذين كانوا مصدراً من مصادر الفساد داخل صفوف الجيش، ولكن اسم نجيب بدأ يتردد بقوة من خلال عدة أحداث أهمها موقفه من

موضوع محاكمة الضابط أنور السادات بتهمة الجاسوسية.. ويقول نجيب:

"كنت وقتها أعمل مساعداً لنائب الأحكام، وجاءنى والد السادات منزعجاً من التهمة المنسوبة إلى ابنه؛ فطمأنته وأعددت مذكرة رفعتها إلى الفريق إبراهيم عطا الله أوضحت فيها أنه حتى لو ثبتت تهمة التجسس، فإنها ليست ضد مصر بل ضد عدوتنا بريطانيا لصالح الألمان، بينما هو لم تثبت عليه تهمة التجسس بينما كل ما فعله هو إصلاح جهاز إرسال كخبير درس ذلك فى سلاح الإشارة"

ولكن الفريق عطا الله، والذى كان يحظى بكراهية كل الضباط المصريين لم يقتنع بما جاء فى مذكرة نجيب الذى هدد بالاستقالة من عمله كنائب للأحكام ومن الجيش وبتكريس كل جهده للتشهير بالظلم الذى لحق بالسادات، وبالفساد الذى استشرى داخل الجيش، مستغلاً خبرته القانونية التى اكتسبها من دراسته للقانون وحصوله على درجة الماجستير، وانتهت القضية بإحالة السادات إلى الاستيداع، ولم تتم محاكمته بهذه التهمة الشائنة.

ويمكن القول إن مصادمات نجيب الدائمة مع الفريق عطا الله ساهمت فى زيادة حب الضباط والجنود له.. وعقب إقالة هذا الفريق استمر الصدام مع القادة الذين جاءوا بعده وكان من أبرزهم محمد حيدر باشا، وكان يعمل ضابطاً فى البوليس خلال ثورة 1919وعرف بعدائه وتعذيبه للمتظاهرين عندما كان مديراً لمصلحة السجون..

يقول نجيب: "وجدت أن ما يحدث هو العبث بعينه فالجيوش تتطور وتعتمد على العلم فى الوقت الذى يضع الملك قيادة الجيش المصرى فى يد رجل بوليس"

ويرفض أن يذهب نجيب ضمن وفود المهنئين للقائد الجديد، ويتم استدعاؤه رسمياً ويقول له حيدر باشا:

– انت مش معترف بى (قائد عام) وقلت هذا للناس؟

ويرد نجيب: "أنا معترض لسبب شخصى، ولكن الأمر يتعدى ذلك لأنه كان يعين ضابط بوليس قائداً للجيش فهذا يعنى أمرين إما عدم توافر الكفاءات أو أن الجيش كله ليس بالشئ المهم، وكل من الأمرين أعتبره إهانة"

ولم يجد حيدر باشا ما يقوله سوى أن ما على الجميع الخضوع لرغبة مولانا، وتشاء الأقدار أن تأتى معركة فلسطين وحيدر باشا قائد القوات المسلحة.. قبل أن تندلع الحرب رسمياً كان لنجيب رأى خاص فيها يتمثل فى ألا تأخذ طابع التصادم بين جيوش نظامية، وإنما يجب أن تعتمد على أسلوب حرب العصابات يقوم بها المتطوعون فى مواجهة العصابات الصهيونية، وكتب بذلك عدة تقارير رفعها الى المسئولين فى القصر والوزارة، ولكن لم يلتفت إليها، واندفع الجيش إلى المعركة فى غمرة حماس شديد يخلو من أى حسابات منطقية..

يقول نجيب: "عندما قامت الحرب كانت مهمتى أن أكون الرجل

الثانى فى قيادة القوات المهاجمة تحت قيادة اللواء أحمد على المواوى، ولم نكن نملك من القوات العسكرية سوى الروح المعنوية فى غياب كل الإمكانيات العسكرية اللازمة للحرب من معدات وتدريب وخلافه، ولم تكن المسئولية بسيطة وكان علينا أن نستثمر السلاح الوحيد الذى نملكه وهو الروح المعنوية العالية فكنت أتعامل مع الجنود مثل أى واحد منهم أتقاسم معهم الغذاء وأنام معهم فى العراء وأتقدم الصفوف فى الاشتباكات الحربية.. كانت طريقتى فى التعامل مع الجنود بمثابة صدمة لمعظم الضباط حتى الصغار منهم، والذين كانوا يحافظون على المسافة الكبيرة التى وضعتها التقاليد الإنجليزية فى الجيش المصرى بين القائد وجنوده"

ويصاب نجيب خلال معارك فلسطين عدة مرات أخطرها فى معركة القبة 86 فى ديسمبر1948، والتى اعتقد الضباط أنه توفى على أثرها بسبب نزيف الشرايين وكتبوا بالفعل تقريراً بذلك، لكن أحد الأطباء برتبة نقيب اسمه صلاح الدين شريف اكتشف فى اللحظة الأخيرة، أنه مازال حياً.

قبل أن يتعرض نجيب للإصابة، وبالتحديد فى شهر يونيو استطاعت القوات التى يتولى قيادتها أن تكسب أكبر معركة فى تاريخ حرب فلسطين فى منطقة أسدود جنوب تل أبيب، وتمكن من أسر 122 فرداً وعدد من المتطوعات اليهوديات، ونتيجة لذلك رفع قائده المواوى تقريراً إلى القيادة يوصى فيه بترقيته إلى رتبة اللواء، ولكن لم يكد يمضى على ذلك أكثر من شهر حتى هزمت قوات نجيب هزيمة قاسية فى منطقة نجبة.. لكن لماذا؟!

يجيب على ذلك بالقول:

"كان سبب الهزيمة إصرار اللواء المواوى على تنفيذ خطة اقترحها هو ورفض تماماً خطة تقدمت بها، وعندما رفضت تنفيذ خطته التى كانت مليئة بالأخطاء أعفانى من القيادة وعقب الهزيمة طلب منى أن أقود عملية الانسحاب، ونفذتها بالفعل فى ظل ظروف بالغة الصعوبة"

وبسبب خلاف حاد بين وجهات النظر بين نجيب والمواوى، وتطاول النواوى ببعض الألفاظ الخارجة، يعود نجيب إلى القاهرة، ويبعث المواوى تقريراً إلى القيادة يطلب فيه محاكمة نجيب، ولكن ذلك لم يحدث بسبب توصيته السابقة بترقيته.. ويعين فى القاهرة قائداً لمدرسة الضباط العظام، ويقول نجيب:

"اعتبر القادة هذا المنصب بمثابة تعويض لى بالرغم من شعورى بالتعاسة لأننى بعيد عن الجبهة، ويبدو أن إحساسى هذا بالتعاسة هو الذى ضاعف من غليان الثورة داخلى وجعلنى أتحدث عن بعض الضباط من أتوسم فيهم الرجولة بضرورة التغيير، تغيير النظام الذى كبلنا بقيود من الاستهتار والفشل والهزيمة.. وهذه الهزيمة التى بدأت تتجسد بالفعل من خلال الانسحاب المتكرر من مواقع الجبهة، والتى انتهت بإعفاء المواوى من منصب القيادة؛ ليحل محله اللواء أحمد فؤاد صادق الذى أصدر قراراً عاجلاً بعودتى فوراً إلى الجبهة لتولى قيادة اللواء العاشر مشاة، مع توصيته بترقيتى إلى رتبة لواء قبل سفرى إلى الجبهة، وبالفعل حضر الياور الخاص بالملك وهنأنى بالترقية وسلمنى علامة الرتبة"

لكن حيدر باشا – والذى رقى إلى رتبة فريق– التمس من الملك عدم ترقية نجيب استثنائياً ما دام هو حياً، ووافق الملك واستبدلت الترقية بمنحه نجمة فؤاد الأول العسكرية، وخلال وجود نجيب فى الجبهة تولى قيادة اللواء الرابع مشاة إلى جانب قيادته للواء العاشر، وحدثت الإصابة التى أعادته الى القاهرة والتى كتب على أثرها وصيته لأبنائه بعد أن شعر باقتراب أجله.

ويذكر نجيب إنه عقب إصابته وأثناء نقله بعيداً عن مرمى نيران العدو أعطى الأوامر للواء محمد رفعت بتولى القيادة بدلاً منه، وفوجئ به يطلب منه أن يسامحه لأنه قال فى حقه كلمات غير لائقة، وحاول نجيب أن يبتسم، وقال له: "اكتب وصيتى لأبنائى".. وكتب ما أملاه عليه، وكان: "تذكروا يا أبنائى أن أباكم مات بشرف، وكانت رغبته الأخيرة أن ينتقم من الهزيمة فى فلسطين ويجاهد لوحدة وادى النيل"

ويعود نجيب إلى القاهرة ليدخل مستشفى العجوزة ليخرج منها معافاً فى أبريل 1949 بعد أن علمته الحرب درساً حاول أن يلقنه بعدها لكل من حوله،كان هذا الدرس هو المسافة التى التقى فيها نجيب الضابط الكبير الوطنى صاحب التاريخ العسكرى المحبوب من قبل الضباط الشباب بتنظيم الضباط الأحرار الذين كان ما أحوجهم إلى رجل فى مثل خبرته ووطنيته وتاريخه..

يقول: "تأثير كل ما حدث لنا فى فلسطين ظل فى صدرى كالرصاصة التى تستقر فى اللحم ولا تخرج منه أبداً، فهناك اكتشفت أن العدو

الرئيسى لنا ليس اليهود، وإنما الفساد الذى ينخر كالسوس فى مصر، هذا الفساد الذى تاجر بدمائنا فى صفقات الأسلحة الفاسدة"

الفصل الثانى

لقاءات بالضباط الأحرار بدأت أثناء حرب 48

- لم يلفت نظرى فى عبد الناصر سوى حبه فى الظهور
- انتخابات الضباط عام 1952 كانت المظهر العلنى لحركتنا السرية
- رفضت تقديم موعد الثورة إلى 4 أغسطس وقررت أن تكون أول يوليو
- لو سارت حكومة الوفد بإجراء الإصلاحات لما جاءت الثورة.

ترك حيدر باشا فى نفس محمد نجيب أثراً، فما معنى أن فاروق أصبح لا يثق به؟.. فهل تعنى أن الملك على علم بعلاقة نجيب بالأحرار الذين بدأت منشوراتهم تنتشر بين جميع وحدات الجيش؟! أم أنه ما زال يذكر له مواقفه عندما كان مديراً للحدود حين كان يرفض أخذ الجنود من وحداتهم واستخدامهم حرساً أو خدماً للقصر الذى ابتناه الملك فى رأس الحكمة، حتى أن الملك كان يقول عن نجيب إنه مثل دون كيشوت يسعى إلى الهاوية..

فى عام **1951** استدعى الوفد جميع العمال المصريين الذين يعملون فى القناة فى معسكرات الجيش الإنجليزى ثم ألغى معاهدة **1936** واحتدم القتال فى منطقة القناة، ورفض جنود بلوكات النظام إنذار القائد البريطانى بتسليم أنفسهم..

وأذاع فؤاد سراج الدين وزير الداخلية بياناً فى الإذاعة طالب فيه هؤلاء الجنود بالقتال حتى آخر طلقة وهدد من يتراجع بالمحاكمة العسكرية، واستمر القتال حتى **25** يناير **1952** وهو اليوم السابق لحريق القاهرة، وبينما كان الملك مشغولاً بالاحتفال بمولوده الجديد من زوجته ناريمان صادق، يجرى إعلان الأحكام العرفية ويطرد النحاس ويقبض على سراج الدين رغم عدم وجود أى دليل يدين الوفد أو وزير الداخلية، لقد كانت الساحة مهيأة تماماً، وكانت منشورات الأحرار الأمل الوحيد الذى يشير بالخلاص، لتنطلق الرصاصة الأولى متمثلة فى انتخابات نادى الضباط،

حتى إن نجيب يقول: "كانت انتخابات نادى الضباط هى المظهر العلنى لحركتنا السرية والاختبار الديمقراطى لإدارة ضباط الجيش والكلمة الأولى فى حركتنا ليلة 23يوليو 1952"

وفى الحقيقة كانت هذه الانتخابات أول تحدٍ حقيقيٍ للملك الذى أصر على ترشيح اللواء حسين سرى، ووجد الضباط الأحرار فى هذه الانتخابات فرصتهم لجس النبض العام لضباط الجيش، وربما اختباراً لشعبية نجيب، لم تكن الانتخابات فيما مضى تلفت نظر المهتمين بالسياسة، لأن كل المرشحين كانوا يقومون بالدور المطلوب منهم على خير وجه.. وتصاعدت المواجهة بين الضباط والملك حين قررت الجمعية العمومية للنادى عدم جواز ترشيح حسين سرى لأنه من الحدود والذى لا يعتبر سلاحاً مستقلاً، وباقتراب موعد الانتخابات بدأ صوت الضباط يزداد ارتفاعاً ولهجتهم تشتد حدة، وجاءت النتيجة محققة آمال الأحرار وشراً قوياً لتضامن الجيش مع حركتهم وأهدافهم حيث حصل نجيب على أكثر من 90% من الأصوات، وكذلك بعض أعضاء التنظيم مثل حسن إبراهيم وجمال حماد..

ولم تعجب هذه النتيجة الملك، وحاول تعيين سرى فى مجلس إدارة النادى، وعندما فشل أصدر أمراً بحل مجلس الإدارة المنتخب وتعيين مجلس مؤقت برئاسة اللواء على نجيب (شقيق محمد نجيب) لتزداد حدة الغضب اشتعالاً، وليصبح موضع سخط الملك واهتماماته، ويقول نجيب عقب صدور قرار الملك بحل مجلس الإدارة:

"بدأت ألاحظ أننى موضوع تحت المراقبة وأبلغت أعضاء تنظيم الأحرار بذلك خوفاً من حدوث أية أخطاء تكشفنا، ولكنى فوجئت يوماً باللواء أحمد فؤاد صادق يزورنى فى مكتبى ويخبرنى همساً أنه علم من يوسف رشاد قائد الحرس الحديدى بأنه سوف يتم القبض علىّ بتهمة تزعم حركة ثورية داخل الجيش"

وإزاء تفاقم هذه الشكوك فى نجيب ورفاقه أصبحت سرعة التحرك أمراً حتمياً، خاصة بعد أن تولى سرى رئاسة الحكومة فى **2**يوليو **1952** بناء على رغبة الملك الذى رفض فى الوقت نفسه تعيين نجيب وزيراً للحربية، واستقالت حكومة سرى بعد **17**يوماً فقط من توليها.. وفى **19** يوليو اجتمع نجيب فى منزله بكل من عبد الناصر وعامر وحسن إبراهيم والصاغ كمال الدين واتفقوا جميعاً على ضرورة التحرك وبسرعة فقد أصبحت مصر ناضجة تماماً للثورة**0**

يقول نجيب: "كان ذلك هو الوقت المناسب لنضرب ضربتنا، وكانت خير فرصة لنا لإنقاذ البلاد أن نتحرك فى الحال قبل أن يجد الملك وقتاً يمكنه من تعيين حكومة جديدة، وقبل أن يفلح جواسيسه فى كشفنا، وكان الهدف الأساسي قد تحدد فى الاستيلاء على السلطة وتعيين رئيس وزراء يعطف على قضيتنا"

وكانت قد جرت مفاوضات مع نجيب لتعيينه وزيراً للحربية، فى الوقت نفسه كانت تجرى محاولات أخرى لإبعاده عن الجيش، وهذا ما يؤكده نجيب بقوله:

"مساء يوم 18يوليو حضر الى منزلى شخص اسمه غرس الدين، وهو رجل عرفته منذ كان يعمل مع محمود القيس باشا وكيل الداخلية، وتربطنى به علاقة عائلية لأنه قريب زوجتى، وقال لى: "هاشم باشا يريد مقابلتك"، وهاشم باشا هو زوج ابنة سرى باشا رئيس الحكومة، وعندما ذهبت لمقابلته قال لى: "لماذا يتذمر ضباط الجيش؟!".. قلت: "باختصار.. يتذمرون مما حدث فى النادى ومما حدث فى فلسطين والأسلحة الفاسدة".. وفجأة سألنى: "ما رأيك فى منصب وزير الحربية؟.. وهل يعتبر ذلك كافياً لإزالة أسباب التذمر؟!".. فضحكت قائلاً: "لو قبلت هذا المنصب سأكون سبباً فى إقالة الوزارة فى 24ساعة"

ويضيف نجيب: "وفى هذه الليلة أيضاً علمت أن سرى رشحنى مرة أخرى وزيراً للحربية لكن الملك رفض وأصر أن يكون وزير الحربية هو إسماعيل شيرين"

وفى صبح اليوم التالى أدرك نجيب أن هناك أمراً سوف يصدر بالاستغناء عن خدماته بالجيش، وذلك من خلال مقابلته مع الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل الذى كان يعمل رئيساً لتحرير (آخر ساعة) فى ذلك الوقت، وكذلك جلال ندا الضابط السابق الذى كان يعمل محرراً عسكرياً بأخبار اليوم، وكانت علاقة هيكل ونجيب قد بدأت أثناء الحرب فلسطين عندما كان هيكل يعمل مراسلاً حربياً بعد معركة أسدود، ولم يكن هيكل قد ذهب إلى منزل نجيب ليخبره بهذا فقط، بل وليسأله عما تم فى مقابلته مع محمد هاشم باشا.. ويقول نجيب:

"خلال وجود هيكل فى منزلى حضر إلى بيتى: عبد الناصر وعامر، ووضح من حركاتهما أنهما يريدان أن يسرا لى بشئ ما، فتركت هيكل وندا فى الصالون وأخذتهما إلى حجرة الطعام، ولكن بعد أن طلب هيكل أن أقدمه لهما وكان هو اللقاء الأول بين هيكل وناصر.."

وأبلغ عامر وناصر، نجيب، أنه تقرر تقديم ميعاد الثورة إلى**4** أو **5** أغسطس بدلا من نوفمبر كما هو مقرر، وذلك حتى يكون الضباط قد قبضوا مرتباتهم وثانياً أن تكون الفرقة **14** مشاة قد وصلت إلى القاهرة.. يقول نجيب:

"وكان جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين قد زارا ثروت عكاشة فى منزله بالعباسية وأبلغاه أن ساعة صفر الانقلاب ستكون **5** أغسطس، ثم توجه الثلاثة إلى حسين الشافعى لإبلاغه بالموعد الجديد وصلى الأربعة صلاة الجمعة على صوت الراديو فى شرفة فيلا الشافعى، لكننى رأيت أن أى تأخير ربما يحول دون القيام بالثورة وبينت رفضى للميعاد المقترح (**4** أو **5** أغسطس) على أساس أن القوت الموجودة فى القاهرة قادرة على إنجاح المهمة وليس الأمر فى حاجة إلى انتظار وصول الكتيبة **14**مشاة، كما أن موضوع المرتبات ليس بالأهمية الكبيرة"

ويقول نجيب: "لم يكن الأمر يحتمل أى تأخير خاصة أن أسماء ثمانية من الضباط أصبحت معروفة، ولن يمضي وقت طويل حتى يكونوا فى السجن أو يتم نقلهم إلى أماكن بعيدة وهناك أكثر من **14**زنزانة جاهزة؛ لذلك رأيت أنه لابد من القيام بالحركة بعد يومين أو ثلاثة على الأكثر"

واقتنع ناصر وعامر بوجهة نظر نجيب وتم الاتفاق على أن تكون ساعة صفر الانقلاب ليلة 21-22يوليو، على أن يعود كل من ناصر وعامر بعد الاتصال بزملائهما وتأكيد الموعد، وعاد كلاهما إلى نجيب يطلبان تأخير الميعاد يوما واحدا حتى يمكن الاتصال بأكبر عدد من الضباط وتجهيز الوحدات اللازمة، وتم الاتفاق على الميعاد المحدد بعد أن عقدوا العزم على أن يبذلوا أقصى جهد لتفادى سفك الدماء، وتم الاتصال بعدد كبير من الضباط، وطلب منهم أن يكونوا فى انتظار اتصالات تليفونية فى منازلهم فى الساعة 21 من كل ليلة حتى صدور أوامر أخرى..

خلال حرب 48 وبالتحديد فى المرحلة الأخيرة منها بدأ اللقاء بين نجيب والضباط الأحرار.. بين الكنز ومكتشفيه، وإن كان من الصعب الحكم من يمثل الكنز ومن يمثل المكتشف، فهل مجموعة من الضباط الشباب هم الكنز الحقيقى ونجيب هو مكتشفهم وموجههم، أم أن هؤلاء الضباط هم المكتشفون لنجيب الرتبة العالية والواجهة؟!

يؤكد نجيب أنه لم يكن يترك يوماً واحداً يمضى دون الاتصال بمن يثق فى رجولتهم من الضباط يحرضهم على القتال على الجبهة والاهتمام فى الوقت نفسه بما يحدث فى القاهرة، حتى على الرغم من أن الرؤية خلال هذه المرحلة لم تكن وصلت إلى حد عزل الملك وإقامة الجمهورية، وإنما تركزت الاهتمامات على الأخطار المباشرة مثل ضعف القيادات الكبيرة وعدم قدراتها على تحويل الجيش إلى قوة محاربة، وفساد رجال الحاشية وما

يحيط بهم من مهازل صارخة، غير أن معظم الآراء الأخرى تؤكد أن حركة الأحرار كانت موجودة وتعمل فى الخفاء بسرية متناهية، وعندما بدأت فى اتخاذ خطوات إيجابية فى طريق تحقيق أهدافها كان أعضاؤها فى حاجة إلى رجل فى مثل سن وحكمة ووطنية وتاريخ نجيب ليتولى قيادتهم؛ حيث إنهم جميعاً كانوا من صغار الضباط، وأيا كانت الآراء قد حدث اللقاء بالفعل وهذا ما يؤكده نجيب بقوله:

"خلال حلقات الحديث تعرفت بالبكباشى أ-ح جمال عبد الناصر، والصاغ أ-ح كمال الدين حسين، وأنور السادات وصلاح سالم الذين ضمهم مجلس قيادة الثورة بالإضافة الى عدد كبير من الضباط من الذين كانوا يتحدثون نفس اللغة، ورغم أننى كنت محسوباً من ناحية السن والرتبة على كبار الضباط الا أننى كنت منجذباً دائماً إلى صغار الضباط، أجد فيهم الوهج الذى كان يخبو فى صدور أبناء جيلنا"

ويبدو أن الوهج الذى كانت تضيق به صدور الضباط الشباب تلاقى مع الغضب الذى كان يغلى فى صدر الضابط الكبير بسبب الإهمال والظلم اللذين تعرض لهما، الإهمال الذى عرفه أثناء فترة مرضه وإقامته بالمستشفى، والظلم بسبب رفض الفريق حيدر ترقيته إلى رتبة اللواء بناءً على الطلب الذى تقدم به اللواء أحمد فؤاد صادق، واكتفى بمنحه نجمة فؤاد الأول للمرة الثانية..

عندما أبلغ عامر صديقه عبد الناصر بأنه عثر على ((كنز)) بدأت اللقاءات تتعدد بين مجموعة الضباط الأحرار ونجيب، ولكن الأخير لم

يعرف شيئا عن التنظيم سوى أن هؤلاء مجموعة ضباط تجمعهم الوطنية والرغبة فى التغيير وتنقصهم الخبرة والتوجيه، وكان من بين هؤلاء عبد الناصر الذى يحتل مكاناً شديد الحساسية فى كل ما كتبه وقاله نجيب فى فترات حياته المختلفة فى كتابه "مصير مصر" الذى نشر فى بريطانيا عام **1955** جاء فيه:

(ذات يوم أحضر عامر أحد أصدقائه معه، وكان صاغاً تذكرت أننى قابلته فى الفالوجا فى فلسطين، واسمه جمال عبد الناصر، وأدركت بسرعة – مع أن أحداً منهما لم يخبرنى بذلك – أن عبد الناصر كان زعيما منتظما وأنه زارنى بغرض أن يختبر رأى عامر فى شخصيتى وقد كان عمره حينئذ**31** عاما، وقد كان من الغريب أن يجد ضابطاً كبيراً نفسه تحت الاختبار، وإن كان ذلك قد تم بطريقة مؤدبة بواسطة اثنين من ضباطه الصغار، ولكننى لم أتضايق من ذلك فقد كنت مؤمناً أن خلاص مصر يتوقف على الضباط الصغار).

وهناك صورة أخرى كانت لعبد الناصر فيما كتبه نجيب فى آخر مذكراته عام **1984**حين يقول:

(فى خلال شهور الحرب لم يلفت عبد الناصر انتباهى لكنى أتذكر أنه كان يحب الظهور ويحب أن يضع نفسه فى الصفوف الأولى، وحدث فى الفالوجا أن كنا نلتقط بعض الصور التذكارية وفوجئت بضابط صغير يحاول أن يقف فى الصفوف الأولى مع القواد وكان هذا الضابط جمال عبد الناصر، ولكنى نهرته وطلبت منه أن يعود إلى مكانه الطبيعى..)

وبغض النظر عن تقييم نجيب لشخصية عبد الناصر، فقد استمرت لقاءات الاثنين، وإن ظلت على جانب كبير من الخصوصية ولا ترقى إلى مستوى التنظيم، وهذا ما يؤكده نجيب بقوله:

(لم يكن يمضى وقت طويل على معرفتى بعبد الناصر حتى أصبح يزورنى فى بيتى بصحبة عامر، وقد كنت لا أستريح لصلاح سالم لصلته الوثيقة بالفريق محمد حيدر، لكن تبين لى أن شكوكى ليست فى محلها)

وبعد فترة دعا عبد الناصر نجيب للانضمام لتنظيم الأحرار، ولكن نجيب لم يبت فى الأمر لأنه كان يأمل فى أن ينجح هو وبعض كبار الضباط فى إقناع الملك بتطهير الجيش من الفساد، ولكن لم يحدث، فكانت موافقته على الانضمام للأحرار، خاصة بعد أن ظهر اتفاقه مع أعضاء التنظيم ومؤسسه عبد الناصر على المبادئ الرئيسية، ورغم ذلك ظل نجيب لا يعرف كل شئ عن التنظيم، وهذا ما يتأكد من قوله:

(بعد عدة مقابلات ظهر أننا متفقون على جميع المبادئ الأساسية؛ فدعانى عبد الناصر أن ألتحق بالضباط الأحرار، وهى الهيئة السرية فوافقت، ومن أعضاء اللجنة التنفيذية التسعة المؤسسين لم أقابل إلا خمسة منهم حتى ذلك الوقت، ولم أخلف عبد الناصر على رئاسة الهيئة إلا بعد حرق القاهرة فى يناير 1952 بعد أن اعتذر اللواء صادق عن رئاسة التنظيم، وإن ظل يساعدنا سراً من آن لآخر)

فى هذا الوقت كان نجيب يشغل منصب مدير عام لسلاح حفر

السواحل، وكان يشغل منصب رئيس أركان حربه حسين سرى، والذى تردد اسمه كثيراً فى جرائم مشينة خاصة فيما يتعلق بصفقات الأسلحة الفاسدة، وكان الوفد قد فاز فى الانتخابات ليصعد النحاس مرة أخرى إلى رئاسة الحكومة ويتوسم نجيب والضباط الأحرار بعض الخير فى الإصلاحات لإنقاذ مصر من الكارثة التى تحدق بها، ويؤكد نجيب أنه كان يأمل عبد الناصر وغيره من أعضاء اللجنة التنفيذية ألاّ يضطر الضباط الأحرار إلى القيام بانقلاب عسكرى، وذلك بأن تشرع حكومة الوفد فى الإصلاح ولكن دون فائدة، على أن الجهود التى بذلها نجيب نجحت فى إرغام النحاس على إجراء تحقيق فى وزارة الحربية أسفر عن اتهام ثلاثة عشر شخصاً من بينهم عباس حلمى ابن عم الملك، وعدد آخر من أسماء الحاشية، وتم الكشف عن حساباتهم السرية فى البنوك، ولكن صدر أمر من المدعى العمومى بوقف التحقيقات..

ولم يرغب النحاس فى إعادة المحاولة حيث أنه كان مشغولاً جداً بالفضيحة التى كانت حرمه زينب الوكيل هى بطلتها، والتى اتُّهمت فيها بالتلاعب ببورصة القطن، وذلك بمساعدة سكرتير حزب الوفد آنذاك فؤاد سراج الدين وآخرين من وزراء زوجها..

خلال هذه الفترة من عام 1950ذهب نجيب للحج لأول مرة خاصة أنه كان فى حاجة إلى العون الإلهى، فقد كانت ابنته سميحة هى التى تمثل شيئاً مهماً فى حياته مريضة بسرطان الدم وفى بيت الله الحرام طلب نجيب من الله الشفاء لها أو الموت لتستريح من عذاب مرضها، ويقول نجيب:

(كان عمر سميحة 19عاماً وكانت طالبة نابغة فى كلية الحقوق ولم يكن فى وسع اى انسان أن يعمل اى شئ لإنقاذ حياتها، ولم أكن أملك سوى أن أصلى فى الحرم المكى من أجلها، وقد طلبت من الله أن ينهى عذابها وأن ينهار عرش فاروق على يدى)

وبعد عودة نجيب الى القاهرة ببضعة أسابيع توفيت سميحة ليحزن نجيب حزنا ما كان ليخرج منه، حتى بعد أن تمت ترقيته إلى رتبة اللواء التى تأخرت كثيراً..كان الوفد فى ذلك الوقت يشن حرب الكفاح المسلحة فى مدن القناة ضد الإنجليز بمساعدة جنود بلوكات النظام وعدد من ضباط تنظيم الأحرار وإن ظلت الهيئة التأسيسية للتنظيم بعيدة عن المواجهة المباشرة0

كان الفساد الذى استشرى فى كل شئ سبب نقمة نجيب خاصة فى سلاح الحدود، ورغم التقارير الكثيرة التى رفعها للقصر والحكومة والتى تدين مخالفات حسين سرى، وبدلاً من التحقيق معه تمت ترقيته استثنائياً وتعيينه مديراً لسلاح الحدود خلفا لنجيب الذى رفض ذلك وتقدم باستقالته التى لم تُقبل ليعين مديراً لسلاح المشاة بعد تردد طويل، ولكن عبد الناصر ورفاقه ألحوا عليه ألا يقدم على موضوع الاستقالة، لأن ذلك سيجعل التنظيم بدون لواء واحد يمثلهم، واضطر نجيب للموافقة وإن كان حاول أن يصل الى منصب مدير المخابرات أو الإمداد والتموين ليكون أكثر فاعلية بالنسبة للتنظيم، وهذا ما يؤكده بقوله:

(لقد اخترت المشاه بعد أن رفضت منصباً شرفياً هو وكيل وزارة

للحدود اخترت المشاه للعدد الكبير الذى تضمه من الضباط ولانتشارها فى مختلف المناطق، خاصة بعد أن أخبرنى حيدر باشا بأن الملك أصبح لا يثق بى)

الفصل الثالث

بعد بيان الثورة الأول جاءنى وسيط من الملك

- اختلفت هل نحاكم فاروق او نقرر إعدامه
- عبد الناصر وعامر تدخلا بعد التأكد من الإنقلاب
- السادات ذهب إلى السينما وافتعل مشاجرة وحرر محضراً للطوارئ
- بيان الثورة أعده الصاغ جمال حماد

تحدد مساء 22 يوليو 1952 ليكون آخر يوم فى عمر نظام فاروق وحاشيته، خاصة أن محمد نجيب علم – من شقيقه اللواء على نجيب – أن هناك مؤتمراً لرئيس الأركان حسين سرى سوف يعقد فى العاشرة مساءً من ذلك اليوم، وبالتالى يمكن القبض عليهم بحاضرة مقر القيادة فى كوبرى القبة، ويعلق نجيب على ذلك بالقول:

(تم وضع الخطة وتحديد الأدوار، حيث يقوم عبد اللطيف البغدادى بالسيطرة على القاعدة الجوية فى الماظة فى أطراف القاهرة، وبسيطرة حسين الشافعى وخالد محيى الدين على الفرسان، وعبد المنعم أمين على المدفعية، وصديق وحسن على المشاة، بينما يطير صلاح وجمال سالم مع السادات وعامر إلى سيناء، على أن يعود السادات وعامر للانضمام لنا فى القاهرة حيث يكون زكريا محيي الدين ورجاله جاهزين لاعتقال كل من يقف فى طريقنا، مع التنبيه على بقية الضباط بالموعد والمهام التى سوف يقومون بتنفيذها)

وقد اقترح نجيب أن يسافر هو إلى بلدته النمارية بمدينة كفر الزيات لتضليل أجهزة الأمن التى تراقبه على أن يعود متسللا فى مساء 22يوليو، ولكن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً من الضباط الأحرار، حيث اعتبروا وجوده فى القاهرة أمراً ضرورياً للرجوع اليه عند حدوث أى شئ غير متوقع، كما أنه لن يصعب على البوليس مراقبته فى أى مكان.. كما رفضوا أيضاً اقتراحه بأن يكون فى سيارته قريباً من مقر القيادة، خوفا من أن يتم القبض

عليه فى الشارع، قبل أن ينجح الضباط الأحرار فى السيطرة على الموقف، ويقول نجيب:

(وأخيراً انتهى الأمر إلى التسليم بالخطة التى وضعها زكريا محيي الدين – المدرس بكلية أركان الحرب فى ذلك الوقت – والتى تقضى بأن أبقى فى المنزل حتى تتم التحركات العسكرية على أن أذهب إلى رئاسة الأركان لتولى القيادة بعدها لأن اعتقالى أو إثارة الشبهات حولى يفسد العملية كلها÷

ليلة الثورة

كانت ساعة الصفر هى الساعة الواحدة من صبيحة الأربعاء 23يوليو، ونجيب فى المنزل ينتظر الأخبار، يقول:

"مرت الدقائق علىّ فى مساء ذلك اليوم وكأنها أعوام، وقطعت الوقت بقراءة آيات من القرآن الكريم وعينى لا تتحول عن التليفون، فهو الجهاز الوحيد الذى يربطنى بالعالم الآن"

فى هذا الوقت كانت القوات بدأت بالفعل فى التحرك لتنفيذ الخطة المرسومة بينما نجيب لا يعرف ما يحدث بالخارج ولا يستطيع عمل أى شئ سوى الانتظار، ولكنه بدأ يعرف ما حدث حينما اتصل به شقيقه اللواء على نجيب ليخبره بأن بعض قوات الجيش تتجه ناحية قصر عابدين، إلا أن محمد نجيب طمأنه وطلب منه أن يتجه بنفسه إلى قصر عابدين ليرى ما يحدث بالضبط، ولم يكن على نجيب يعلم أى شئ عن حركة الضباط

الأحرار، أو علاقة نجيب بهم، فى الوقت الذى كان يعمل قائداً لحامية القاهرة.. ويؤكد نجيب أنه عقب مكالمة شقيقه على بدأ يشعر بالقلق ولم يستطع الانتظار أكثر من ذلك حتى أنه فكر فى ارتداء ملابسه والاتجاه إلى مركز القيادة إلا أنه تراجع عن ذلك لأنه يخالف الخطة المتفق عليها بهذا التصرف واضطر إلى المزيد من الانتظار.

وجاءت المكالمة الثانية من مرتضى المراغى وزير الداخلية، وكان موجوداً بالإسكندرية، وفيها طلب من نجيب التدخل قائلاً:

- أتوسل إليك كرجل عسكرى ووطنى أن تضع حداً لهذا الأمر

وتصنع نجيب الجهل وسأله: ماذا تعنى؟

وأجاب المراغى:

- أنت تعرف.. لقد بدأ أولادك حركة فى كوبرى القبة وسوف يتدخل الإنجليز إذا لم تضع حداً لذلك.

ولكن نجيب أكد أنه لا يعرف شيئاً عن ذلك، وإن اضطر أن يعده خيراً.. ويعترف نجيب أن هذه المكالمة جعلت الأمل فى النجاح كبيراً، وبدأ يشعر بسعادة إلى حد ما، ولكن السعادة الكاملة تمكنت منه عندما علا رنين التليفون، وكان المتحدث الصاغ جمال حماد يبلغه بنجاح المرحلة الأولى من الخطة باحتلال القيادة العامة للقوات المسلحة، ويطلب منه الاستعداد لأنه سوف يرسل عدداً من العربات المدرعة لاصطحابه إلى مقر

القيادة، ولكن نجيب أخبره أنه سوف يحضر بعربته الخاصة توفيراً للوقت.. ويقول نجيب:

(وصلت كوبرى القبة وهناك تلقانى بعض ضباط الثورة وانتقلت من عربتى إلى عربة دخلت بها مركز القيادة وهناك علمت أن الخطة نفذت تماماً كما رسمناها وأن جماعات الأمن التابعة لزكريا محيى الدين ألقت القبض على اللواء أحمد طلعت قائد البوليس، واللواء عبد المنصف محمد نائب وزير الداخلية، واللواء محمد إمام رئيس قلم البوليس السياسى، واللواء حسن حشمت قائد القوات المدرعة، وقبض على الباقى فى منازلهم، كذلك قبض على شقيقى اللواء على نجيب، ولم يكن هناك لواء عامل فى مصر كلها ينعم بحريته سواى.. وعلمت أيضاً أن رجال أمن القيادة أبدوا بعض المقاومة، ولم يكن أمام الضباط الأحرار مفرا من استخدام القوة فقتل إثنان من الجنود بالإضافة إلى جنديين آخرين من القوات الجوية بألماظة)

وكان اليوزباشى إسماعيل فريد هو أول من استقبل نجيب على مدخل القيادة، وأصبح ياوره الخاص بعد ذلك، وصعد نجيب إلى غرفة رئاسة الأركان، وفيها التقى بكل من البكباشى يوسف صديق، والقائم مقام أحمد شوقى، وجمال عبد الناصر، وزكريا محيى الدين، وعبد المنعم أمين، وقائد الأسراب حسين إبراهيم، وعبد اللطيف البغدادى، وقائد الجناح على صبرى، بينما كان السادات متمدداً فى غفوة قصيرة، وكانت قوات يوسف صديق هى أول من اقتحم مقر القيادة واعتقلت اللواء حسين فريد ونقلته إلى معسكر الاعتقال بالكلية الحربية، يقول نجيب:

(وفى غرفة رئاسة الأركان التف حولى الضباط، كلهم أولادى فقد تجاوزت الخمسين وهم بعد مازالوا فى ربيع العمر، لم يتجاوز أكبرهم الخامسة والثلاثين، وكانت لحظات عامرة بالحب والثقة كل ضابط يهنئ زميله ويقبله والبشر يملأ الوجوه رغم ليلة طويلة بلا نوم.. وأشرق على القاهرة فجر يوم بهيج، وبدأت ترد البلاغات من الوحدات المختلفة تخبر بتنفيذ بقية الخطة)

ويذكر نجيب أنه للأمانة التاريخية كان يوسف صديق هو أشجع الرجال فى تلك الليلة، وكان هو الذى نفذ عملية الاقتحام والسيطرة على مقر القيادة، ورغم أن دوره كان حسب الخطة حماية قوات الهجوم والوقوف كصف ثان وراءها، وللأمانة أيضاً يذكر أن عبد الناصر وعامر لم يقتربا من القيادة إلا بعد الاستيلاء عليها، حيث كانا يقفان فى مكان جانبى أمام سيارة الأول الأوستن السوداء، وقد ارتديا الملابس المدنية، ووضعا ملابسهما العسكرية وسلاحهما داخل السيارة، وعندما تأكدا من نجاح الانقلاب ارتديا ملابسهما العسكرية وتوجها إلى القيادة، بينما كان السادات أكثر ذكاء حيث دخل السينما وافتعل مشاجرة وحرر بها محضراً حتى إذا ما فشلت الحركة كان بعيداً عن الشبهات..

وما أن أخذ نجيب مكانه برئاسة الأركان تلقى مكالمة تليفونية من رئيس الوزراء نجيب الهلالى يدعوه فيها للذهاب إلى الإسكندرية، ولكنه اعتذر له، وكذلك مكالمات أخرى من وزير الداخلية يطلب منه أيضاً الحضور إلى الإسكندرية.. ويتابع:

(عندما اتصل بى وزير الداخلية طلب منى تأجيل إذاعة البيان الخاص بالثورة المقرر إذاعته صباح23يوليو، ولكننى أخبرته أننا مصرون على إذاعة البيان فى موعده ولن نغير شيئاً فى برنامجنا، وكنت قبلها قد أوضحت للهلالى رئيس الحكومة أن حركتنا تهدف إلى إصلاح الفساد فى الجيش، وأننا استولينا على السلطة لمساعدة الحكومة فى تطهير الأمة من كل عوامل الفساد.. بعدها بقليل اتصل حيدر باشا وقال لى أن الملك سوف يعينك وزيراً للحربية ويغفر كل شئ إذا أوقفت الانقلاب؛ فقلت له سوف أدرس الأمر.. لكننى لم أعده بشئ..

فى هذا الوقت قام أحد الضباط بالاتصال بملحقة السفارة الأمريكية حيث كان السفير الأمريكى "جيفين سون كافرى" ومساعدوه فى الإسكندرية مع الحكومة كذلك قام بالاتصال بالمستر كرزويل القائم بأعمال السفارة الإنجليزية÷

ويؤكد نجيب فى مذكراته أن:

(على صبرى كان هو الوحيد بين الضباط الذى يعرف أحدا فى السفارة الأمريكية، ولذلك تم تكليفه بتوضيح وجهة نظرنا للسفير الأمريكى والقائم بالأعمال البريطانى والتأكيد أن ما يحدث مسألة داخلية بحتة تخص المصريين وحدهم وأن الحياة وممتلكات الأجانب سوف تحترم، وفى الحقيقة كنا نخشى من تدخل الإنجليز وقواتهم المرابطة فى منطقة قناة السويس وفكرة احتلالهم لوسط الدلتا بحجة حماية أرواح وممتلكات الأجانب، لكنهم لم يتدخلوا)

عقب تمكن الضباط الأحرار من السيطرة على مركز القيادة فى القاهرة بدأوا فى إعداد البيان الذى سوف تفتتح به الإذاعة إرسالها وبالفعل تم إعداد البيان موقعاً باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة وأرسل مع أحد الضباط إلى مبنى الإذاعة.. ويقول محمد نجيب:

(لقد قمت بتوقيع البيان الذى قام بإعداده الصاغ جمال حماد، وأرسل على وجه السرعة إلى دار الإذاعة بواسطة اليوزباشى محيى الدين عبد الرحمن الذى دخل على المذيع وهو يستعد لقراءة النشرة فأذاعه دون اعتراض، وإن كان قد ترك الضابط يقرأه بنفسه، ولكنى عندما سمعت البيان لم يعجبنى فقد كانت القراءة رديئة ونظرت إلى بغدادى أو السادات وطلبت أن يتولى أحدهما مهمة إذاعة البيان بطريقة أفضل؛ فتحمس السادات وانطلق إلى مبنى الإذاعة، وبعد قليل كان البيان يذاع بصوته المعبر كل نصف ساعة تقريباً.)

أذيع صباح 23يوليو بيان الضباط الاحرار وقد جاء فيه: إلى إخوتى أبناء وادى النيل.. تعلمون أن بلادنا قد اجتازت فى الآونة الأخيرة فترة عصيبة، وقد رأيتم أيدى الخونة تعبث بشئوننا وتجرأ هؤلاء الخونة على مد أيديهم للسيطرة على الجيش ظناً منهم أنه خالٍ من العناصر الوطنية، لهذا قررنا أن نطهر أنفسنا وأن نقضى على الخونة والمستضعفين، ونفتح بهذا صفحة جديدة مشرقة فى تاريخ بلادنا.. وسينزل أشد العقاب بالذين يلجأون إلى أعمال التخريب، وسيتعاون الجيش مع البوليس فى حفظ الأمن.. وفى الختام أود أن أطمئن إخواننا الأجانب الذين يعيشون بيننا أن

مصالحهم ستحترم وأن الجيش سيكون مسئولاً عن أرواحهم وممتلكاتهم.

أذيع هذا البيان الأول فى السابعة من صباح 23يوليو، وعقب إذاعته قرر نجيب ورفاقه النزول إلى الشارع لمعرفة أثره فى نفوس الجماهير، ويعترف نجيب:

(لقد اهتز قلبى فرحاً وأنا أرقب الجموع ملتفة حول أجهزة الراديو تتابع البيانات الصادرة وهى تهتف وتصفق.. لقد كنت أخشى أن تأتى بعض الحركات العفوية من الجماهير المتحمسة ضارة بمصلحة الحركة، ولكننى شعرت فى الشارع بنوع من الاطمئنان جعلنى أبتهل إلى الله أن يهبنى القدرة ما يجعل هذه الحركة لخير الشعب الذى طال به الذل والحرمان)

ولم تكد الساعة تدق الثامنة حتى حضر إلى مقر القيادة أول وسيط بين الملك والضباط الأحرار، وكان مصطفى صادق عم الملكة ناريمان زوجة فاروق، واتجه إلى نجيب بالقول: "الملك مستعد لإجابة جميع مطالب الجيش بشرط أن تذهب إليه وتستعطفه لتلبية هذه الطلبات"، وقوبل حديثه بالرفض.. ويذكر نجيب أنه توجه عقب ذلك إلى منزل على ماهر بصحبة السادات وعرضا عليه تولى الوزارة، ووافق ماهر شريطة أن يصدر أمر التكليف من الملك صاحب السلطة الشرعية، وقام نجيب بشرح مطالب الجيش لعلى ماهر الذى تساءل:

– انتم ناويين توصلوها لحد فين؟

وداعبه نجيب قائلاً:

– ليس عندنا مانع أن تصل الأمور لتصبح رئيساً للجمهورية..

ولكن نجيب يذكر فى رواية أخرى أن الاتصال بماهر تم عن طريق إحسان عبد القدوس بعدها توجه السادات بمفرده لمقابلته، فى الوقت الذى توجه عدد آخر من الضباط إلى بعض السياسيين الآخرين لجس نبضهم لتشكيل الوزارة فى حالة رفض ماهر.. لكن لماذا اختار الضباط على ماهر لتشكيل الوزارة؟.. يجيب على ذلك محمد نجيب بقوله:

(أعتقد أن على ماهر كان أصلح سياسى مصرى فى ذلك الوقت للقيام بتولى الوزارة، فهو يعرف الملك منذ كان طفلاً، ثم هو الذى وضعه على العرش كما أنه خدم كرئيس للديوان الملك ورئيس للوزراء قبل ذلك، وكنت أشعر أنه سيساعدنا فى خلع الملك، لأنه كان يشعر تجاهه بالاحتقار، ولم يكن مديناً له بشئ، كما أنه كان غير مرتبط بحزب من الأحزاب السياسية مما قد يضر بالثورة فى أيامها الأولى)

وفى ظهر يوم 23يوليو تقدم نجيب الهلالى باستقالته من رئاسة الحكومة بعد يوم واحد هو كل عمر حكومته، وقد قبل الملك الاستقالة، وكلف ماهر بتشكيل الحكومة الجديدة بناءً على رغبة الضباط الأحرار، والتى نقلها له مصطفى صادق، وقد اتصل ماهر بنجيب فى مقر القيادة يخبره بهذا التكليف ويطلب منه الحضور لمقابلته، وبالفعل توجه نجيب ومعه ستة من الضباط الأحرار فى موكب تسير أمامه وخلفه سيارات الحراسة،

ويقول:

(كان ماهر مشرقاً يتمتع بحيوية زائدة، وأخذ يحاورنى طوال الجلسة لمعرفة موقفنا من الملك فقلت له: "اطمئن إذا استجاب الملك لمطالبنا فسوف ينتهى كل شئ بسلام"، واقتنع ماهر وقال لى: "سوف أشكل وزارتى من نفس الوزراء الذين ألفوا معى الوزارة بعد حريق القاهرة"، وتم الاتفاق على توجه ماهر إلى الإسكندرية لمقابلة الملك، وعرض شروط الضباط الأحرار وطلباتهم قبل تولى الوزارة، وقد كنت فى وداعه فى المحطة ومعى عبد الناصر وإسماعيل فريد، كان ذلك فى صباح 24يوليو)

وعقب وداع نجيب لماهر، وأثناء عودته إلى مقر القيادة توجه لزيارة كبار الضباط الذين تم اعتقالهم فى الكلية الحربية ووعدهم بالإفراج عنهم فى أقرب فرصة، ثم عقد بعدها مؤتمراً صحفياً حضره مندوبو جميع وكالات الأنباء شرح خلاله أهداف الحركة وطمأن كل الأجانب على أرواحهم وممتلكاتهم، وفى مساء ذلك اليوم أذاع نجيب أول بيان بصوته جاء فيه:

"إخوتى أبناء وادى النيل.. لشد ما يسرنى أن أتحدث إليكم مع ما أتحمله فى هذه اللحظات من مسؤليات جسام لا تخفى عليكم؛ فقد حرصت على أن أحدثكم بنفسى لأقضى على ما ينشره خصومكم وخصوم الوطن من شائعات مغرضة، لهذا أعلنا منذ البيان الأول أهداف الحركة التى باركتموها من أول لحظة ذلك لأنكم لم تجدوا فيها مغنماً لشخص ولا كسباً لفرد بل أننا ننشد الإصلاح والتطهير فى الجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور، والواقع أن ما أشد ما أسفت عليه

أن بعض أصحاب النفوس الضعيفة لا يزالون ينشرون الشائعات المغرضة عن حركتنا التى نجحت لأنها باسمكم ومن أجلكم، وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو مستمد من إيمان قلوبكم"

وكان الضباط الأحرار ونجيب قد عقدوا اجتماعاً طويلا، استمر مساء ليلة 23يوليو وحتى الساعات الأولى من صباح يوم 24 واتفقوا على ضرورة خلع الملك وإن ظن هذا الاتفاق سراً اثناء لقائهم مع ماهر، وفى هذا الاجتماع أيضاً تقرر إرسال بعض المدرعات المدفعية لدعم القوات الموجودة بالإسكندرية استعداداً لعملية عزل الملك، وقد تولى البكباشى زكريا محيى الدين إعداد خطة تحرك القوات إلى الإسكندرية، وذلك امتداداً للخطة التى وضعها محيى الدين لتحريك القوات بالقاهرة0

وكان حضور أعضاء مجلس القيادة قد اكتمل، لأن بعضهم لم يشارك فى خطة العمليات ليلة الحركة حيث كان جمال سالم فى العريش وصلاح سالم فى رفح، وبدأ تحرك القوات للإسكندرية بالفعل، وكان نجيب تلقى مكالمة تليفونية من اليوزباشى أحمد حمروش أبلغه فيها أن كل قوات الإسكندرية موالية للحركة، وتم تكليف حمروش بمراقبة طريق الغرب المؤدى إلى مرسى مطروح حيث أن بعض المعلومات أكدت هروب سرى واحتمال فراره إلى ليبيا.. يقول نجيب:

"عقب اكتمال وصول القوات إلى الإسكندرية سافرت بالطائرة صباح يوم 25يوليو ومعى يوسف صديق وجمال سالم وأنور السادات وحسين الشافعى وزكريا محيى الدين، وقد تمنيت خلع فاروق دون إراقة دماء، وكنا

قد علمنا أن الملك اتصل بالسفير الأمريكى، وطلب منه أنه يبلغ الإنجليز أنه فى حاجة إلى عونهم، غير أن السفير الأمريكى اعتذر بحجة عدم تدخل حكومته فى الشؤون الداخلية، لكنه وعد الملك بحمايته وعائلته إذا تطلب الأمر، وغضب الملك وطلب قائد القوات البريطانية وطلب منه أن يضع خطة لتهريبه خارج مصر، ثم طالبه باحتلال القاهرة وضرب الإسكندرية بالأسطول، ولكن طلبه رفض هذه المرة أيضاً"

وكان مقر القيادة فى الإسكندرية فى ثكنات مصطفى كامل، وتم إعداد الإنذار الذى سوف يتم تسليمه لماهر ليسلمه بدوره للملك، والذى يطلب منه التنازل عن العرش، ولكن زكريا محيى الدين صاحب خطة التحرك طلب أن يتم تأجيل عملية عزل الملك إلى يوم 26يوليو بدلاً من 25 حيث أن الجنود لم يناموا منذ ليلة الحركة الأولى، وتم التأجيل بالفعل رغم معارضة جمال سالم لفكرة التأخير.. وإزاء ذلك لم تتم مفاتحة ماهر فى موضوع الإنذار بل دارت المناقشات حول الأوضاع القانونية وحضر هذه المناقشات المستشار سليمان حافظ، والذى كان نجيب قد عمل معه كعضو فى المحكمة العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية..

وعقب انتهاء لقاء ماهر ونجيب، عاد الأخير بعدها إلى ثكنات مصطفى كامل ليجد فى انتظاره مشكلة غير متوقعة فجرها جمال سالم حول مصير الملك، حين قال: "أن مجلس القيادة قرر عزل فاروق ولكنه لم يقرر شيئاً عن مصيره بعد خلعه عن العرش وهل سيحاكم أم يتم إعدامه، أو ينفى خارج مصر".. وكان جمال سالم أكثر الموجودين حماسة لإعدام فاروق

أو محاكمته مستنداً فى ذلك إلى أخطائه التى ارتكبها، والضحايا الذين سقطوا نتيجة لها، وانضم إلى جمال سالم كل من عبد المنعم أمين وزكريا محيى الدين، بينما وقف نجيب ضد هذا الرأى المطالب بإعدامه ومعه يوسف صديق وحسين الشافعى..

وامتد النقاش حول هذه المسألة حتى منتصف ليلة 25 يوليو دون الوصول إلى رأى قاطع، واقترح نجيب ضرورة أن يتم أخذ رأى جميع أعضاء مجلس القيادة فى هذا الموضوع الخطير وكلف جمال سالم بالسفر إلى القاهرة لعرض الأمر على عبد الناصر وعامر والبغدادى وكمال الدين حسين، ولم تمض سوى ساعات قليلة جاء بعدها جمال سالم يحمل رسالة من عبد الناصر تقول أن حركة التحرير يجب أن تتخلص من فاروق بأسرع ما يمكن لكى تتفرغ إلى ما هو أهم وهو القضاء على الفساد فى مصر، ويجب علينا أن نمهد الطريق لعهد جديد يتمتع فيه الناس بالحرية والكرامة والعدل، ونحن لا يمكننا أن نضع فاروق أمام محكمة أو فى سجن، ونشغل أنفسنا بالخطأ أو الصواب وننسى أغراض الثورة، فليذهب للمفتى ونترك التاريخ يحكم عليه بالموت..

الفصل الرابع

ثورة أم انقلاب

- **الإخوان المسلمون رفضوا المراكز الوزارية لإضعاف الثقل الجماهيرى لها**
- **أديتُ التحية للملك فاروق ولكنه تجاهلنى**
- **قال لى الملك: ليس من السهل حكم مصر، فاهتز قلبي، فما قمنا به ليس ثورة بل انقلاباً**

استقر الرأى العام على عدم تقديم فاروق للمحاكمة، وفى فجر يوم 26 يوليو بدأ تحرك القوات لمحاصرة قصر الملك بالمنتزه، غير أن الملك قد انتقل ليلاً إلى قصر رأس التين، وتمت محاصرة القصر بالاستعانة بالقوات التى وصلت لتوها من القاهرة بقيادة عبد المنعم أمين، وبعد صدام خفيف مع حراس قصر رأس التين جرح فيه عدد قليل من الأفراد، استسلم طاقم الحراسة..

ويقول نجيب: "كان هذا الاشتباك الخفيف هو المقاومة الوحيدة التى اعترضتنا، وما كان هذا الاشتباك ليحدث لولا أن أحد ضباطنا الصغار قد أخطأ فهم ما لديه من تعليمات، وبدلاً من أن يسير وراء السيارة المدرعة التى كانت ستهيىء له الحماية اندفع مع رجاله أمامها فى اتجاه "الحرملك" وعندما وصلوا إلى مدخل القصر فتح عليهم رجال الحرس الملكى النار من مدافعهم الرشاشة، وأجاب الضابط ورجاله على النار بالنار، ثم أدرك هذا الضابط خطأه وأمر رجاله بالكف عن إطلاق النار، وبمجرد أن كف رجالنا عن ذلك تبعهم الحرس الملكى"

وفى التاسعة من صباح 26يوليو ذهب نجيب إلى ماهر إلى مقر الحكومة فى "بولكلى" وكان بصحبته جمال سالم والسادات، وسلمه الإنذار الموجه للملك، وقد قام السادات بقراءة صيغة الإنذار قبل أن يتسلمه ماهر، وجاء فيه:

"من الفريق أركان حرب محمد نجيب، باسم ضباط الجيش ورجاله إلى

جلالة الملك.. إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق؛ نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور، وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن إلى حياته أو ماله أو كرامته، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير.. لقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة، وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذا الخطا فأثرى من أثرى، وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكهم؛ لذلك فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير "أحمد فؤاد" على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر السبت الموافق 26يوليو 1952 ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج"

لواء أركان حرب

محمد نجيب

الإسكندرية فى 26 يوليو 1952

4من ذى القعدة 1371

وعندما سمع ماهر نص هذا الانذار ارتجفت شفتاه وشحب وجهه وقال لنجيب: "هل قدرتم كل شئ؟.. ورد نجيب بالإيجاب، وعلق ماهر قائلاً "زى ما تشوفوا" ثم حمل الإنذار وغادر مقر الحكومة إلى قصر رأس التين، بينما عاد نجيب إلى ثكنات مصطفى كامل فى انتظار رد الملك الذى سوف يحمله ماهر.. ويستطرد نجيب قائلاً:

(بعد أقل من نصف ساعة دار خلالها نقاش بين الملك وماهر وافق الملك على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد، ولكنه اشترط عدة شروط شكلية مثل أن تكون وثيقة التنازل مكتوبة على ورق لائق وبصيغة تحفظ كرامته كملك، وأن تقدم له التحية الملكية بأن تطلق له 21 طلقة مدفعية وأن أحضر شخصياً لمقابلته، وقد وافقت على هذه الشروط جميعا، ولكننى اشترطت عودة اليخت "المحروسة" والذى تقرر أن يستقله الملك إلى منفاه، كما رفضت طلبه بأن تصحبه قطع من الأسطول المصرى حتى وصوله إلى ايطاليا مكتفياً بأن تحرسه حتى المياه الإقليمية، وبالفعل تم إعداد الوثيقة من قبل الدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة وكانت كالآتى:

"أمر ملكى رقم 65 لسنة 1952"

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نطلب دائماً الخير لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها، ولما كنا نرغب رغبةً أكيدة فى تجنب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف ونزولاً على إرادة الشعب، قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى صاحب المقام الرفيع على باشا ماهر رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه..

التوقيع/ فاروق..

يقول نجيب: "وقد وافقت على هذه الصيغة بعد إضافة عبارة "نزولاً على إرادة الشعب" والتى اقترحها جمال سالم ووقع فاروق على هذه الوثيقة مرتين مرة أسفلها وأخرى فى أعلاها، وبمجرد رؤية هذه الوثيقة موقعة شعرت بالراحة لأول مرة منذ ليلة 23يوليو، وقد تأكد لى أننى كنت موفقاً فى اختيار ماهر، حينما أخبرنى أنه رفض أن يقدم الإنذار المكتوب للملك لأنه شعر بأنه شديد اللهجة، فأخبره شفاهية ما فيه، واستطاع إقناعه دون نقاش طويل"

طلبات مرفوضة

طلب فاروق أن يصحبه "بوللى" وخادمه الخاص محمد حسن السليمانى إلى منفاه كما طلب أن يسمح له بالاحتفاظ بمجموعة عملاته وطوابعه النادرة، وقال نجيب:

" كنا فى البداية نميل إلى السماح له بالاحتفاظ بطوابعه وعملاته، ولكننا تذكرنا المبالغ الكبيرة التى كان يهربها إلى الخارج فقررنا مصادرة كل ثرواته عدا ملابسه ومجوهراته ومتعلقاته الشخصية، أما عن طلبه باصطحاب"بوللى" و"محمد حسن" فقد رأينا أننا اذا سمحنا لهما بمغادرة البلاد وجب علينا أن نسمح بذلك للآخرين، وكيف نعيد إلى مصر القيم الخلقية إذا سمحنا لهؤلاء بمغادرتها، وإذا كان تمكين الملك من النجاة جاء لأنه يمثل شيئاً أكبر من نفسه ومحاكمته لم تكن تعنى غير محاكمة أسرة محمد على ولم يكن كل أعضائها من الأشرار الخاسرين، ولكن كان لزاماً علينا أن نقدم كل من اعتقلناه من حاشيته إلى المحاكمة جزاء ما ارتكبوا من جرائم وإلا فقدت الثورة التأييد الشعبى الذى تقوم عليه شرعيتها"

وكما تقرر أن يكون نجيب فى وداع الملك باعتباره الممثل الرسمى للحكومة المصرية والجيش الا أن نجيب وصل متأخراً بسبب الزحام الشديد من الجماهير التى عطلت المرور طويلاً حتى تتمكن من تحيته كما أن سائقه ضل الطريق وتوجه إلى ميناء خفر السواحل بدلاً من أن يتوجه الى الميناء الملكى، وعندما وصل إلى الميناء الملكى كانت الساعة قد تجاوزت السادسة بعدة دقائق، وكان الملك وحاشيته قد توجهوا إلى المحروسة فى السادسة تماماً حسب الإنذار.. ويقول نجيب:

"على رصيف الميناء وجدت ماهر وكافرى وإسماعيل شيرين وبعض ضباط الحرس الملكى وقد بدا عليهم جميعاً الصمت والتجهم وكأن الزمن قد توقف بعد أن غادر فاروق أرض مصر للمرة الأخيرة فى حياته بالشكل

الذى طلبه وسط عزف السلام الملكى وطلقات المدفعية وأصوات بكاء الخدم والحاشية.. وسألنى ماهر: ماذا ستفعل الآن؟! وأجبته سأذهب إلى المحروسة لوداعه وفاءً بوعدى، وأخذت لنشاً عسكرياً دار بنا حول اليخت دورة كاملة بما يعتبر تحية فى التقاليد العسكرية، وقد طالبنى زملائى بعدم الوقوف على ظهر اللنش لأن أحداً من أتباع الملك ربما يطلق علينا الرصاص ولكنى رفضت مردداً: "قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا"، وكان الملك واقفا على سطح المحروسة بملابس القائد الأعلى للقوات البحرية، فحييته التحية العسكربية أنا ومن معى من الضباط ولكن الملك لم يرد التحية."

وصعد نجيب ومن خلفه القائد مقام أحمد شوقى والبكباشى حسين الشافعى وقائد الجناح جمال سالم، كان الملك فى انتظارهم ومن خلفه بناته الأميرات، ولم تكن ناريمان وابنها موجودين، وقام نجيب ومن معه بأداء التحية العسكرية، ورد الملك بنفس الطريقة ثم صافح نجيب بيده وسادت فترة من الصمت. ويتابع نجيب:

"من الصعب إنسانيا أن أودع ملكا كان يملك الكل ويحكم كل شئ قبل أيام قليلة وكان من الممكن أن يعتقلنى أو يقتلنى، لقد كانت مشاعرنا بالتأكيد فى هذه اللحظة متناقضة وقد طال الصمت وأخيرا خاطبته "أفندم" وليس مولانا، ورويت له موقفى يوم 4 فبراير منذ عشر سنوات عام 1942 وقال الملك بعد أن كسرت حاجز الصمت: "إن مسؤليتكم كبيرة فليس من السهل حكم مصر، وإنى أوصيك خيرا بالجيش المصرى"

فقلت له: "أنت تعرف يا افندم أنك السبب فيما فعلناه"

ويعترف نجيب:"لقد كانت إجابة الملك مفاجئة لى حين قال أنتم سبقتمونى بما فعلتموه فيما كنت أريد أن أفعله، واستمرت هذه الكلمة طويلاً ترن فى ذاكرتى"

ويذكر نجيب خلال هذا اللقاء أن جمال سالم كان يحمل عصاه فتوقف الملك عن الحديث وأشار له قائلا: ارم عصاك.. وحاول جمال سالم أن يعترض، ولكنى منعته فألقى عصاه ووقف بشكل ينم عن اللامبالاة بوجود الملك، وانتهى الوداع وكان الملك قد طلب تأجيل رحيل المحروسة حتى تصل باقى حقائبه فوافقت بلا تردد..

ويذكر نجيب فى رواية أخرى: أن الملك أبدى اعتذاره عن عدم انتظاره لنجيب فى الميناء قائلاً: آسف إذ لم استقبلكم فى الميناء، لكنني نفذت الأمر في مغادرة المكان قبل الساعة **1800** وفى آخر الوداع وقف الملك مع ماهر وكافرى قائلاً: "الآن يجب أن أمشى"، ومشى فاروق دون أن يعود..

غير أن نجيب يقول: حينما قال لى فاروق: "ليس من السهل حكم مصر"، ساعتها تصورت أننا سنواجه الكثير من الصعوبات باللجوء إلى الشعب لكننى بعد ذلك عرفت أن فاروق كان يعنى شيئاً آخر.. لا أتصور أن أحدا من الذين حكموا مصر أدركوه، وهو أن الجماهير التى ترفع الحاكم إلى السماء هى التى تهوى به إلى الأرض، لكن أحدا لا يتعلم

الدرس"

وفى السادسة من مساء 26يوليو أذاع نجيب بيانا بصوته أعلن فيه رحيل الملك وطلب الجماهير بالتزام الهدوء.. ورحل فاروق عن أرض مصر، غادرها للمرة الأخيرة فى حياته تركها وهو يعلم أنه لن يعود اليها أبداً إلا جثماناً مسجى، لتبدأ مصر صفحة جديدة من الحكم..

والحقيقة أنه قد اختلفت الآراء حول حركة الضباط الأحرار فى الثالث والعشرين من يوليو 1952، ولكن نجيب يضع النقاط على الحروف فى آخر مذكراته بقوله:

(إن من يؤيدنا ويتحمس لما حدث يقول ثورة، ومن يعارضنا يسمى ما جرى انقلابا.. فى الحالتين يجب ألا نأخذ الأمور بمثل هذه الانفعالات العاطفية.. إن تحركنا ليلة 23يوليو والاستيلاء على مبنى القيادة كان فى عرفنا جميعاً انقلابا، وكان لفظ "انقلاب" هو الأكثر استخداماً بين مجموعة الضباط الأحرار، وما كان اللفظ ليفزعنا لأنه تعبير عن أمر واقع كما كان هذا اللفظ هو المستخدم فى المفاوضات والاتصالات الأولى بينى وبين رجال الحكومة ورئيسها، لكننا عندما أردنا أن نخاطب الشعب وأن نكسبه إلى صفوفنا، أو على الأقل نجعله لا يقف ضدنا، استخدمنا لفظ الحركة، وهو لفظ مهذب وناعم لكلمة انقلاب، كما أنه فى نفس الوقت مائع ومطاط.. وعندما أحسسنا أن الجماهير تؤيدنا أضفنا لكلمة الحركة صفة "المباركة" وعندما تحول إحساسنا بتأييد الجماهير إلى حقيقة واقعة تعكسها مظاهر التأييد والفرحة التى استقبل بها الشعب البيان الأول، أصبح عنصر

الجماهير الذى يرفض الانقلاب ليصبح ثورة قد تتحقق، فبدأ استخدام تعبير الثورة)

وكان أول ما فعله نجيب بعد عودته من وداع الملك هو إصدار أمر بصرف إعانة عاجلة لأسرة الجنديين القتيلين عندما قامت قوات يوسف صديق باقتحام مبنى القيادة فى القاهرة، كذلك قام بإرسال بطاقات موقعة منه، وبعض الهدايا للجنود الذين أصيبوا فى اقتحام قصر رأس التين كان ذلك بعد خروج الملك بساعتين، وقد رأى نجيب أن كل انسان لابد يأخذ حقه المادى والمعنوى.. بعدها أذاع بياناً أعلن خلاله تنازله عن رتبة الفريق التى أنعم بها الملك عليه عندما أسند اليه منصب القيادة العامة، وقد برر تنازله عن هذه الرتبة مراعاة للحالة المالية للدولة، وقناعته بما حظى به من شرف قيادته لزملائه وبما أسبغته عليه الأمة من ثقة وتكريم.

وفى ظهر يوم 27يوليو غادر نجيب الإسكندرية عائدا إلى القاهرة بعد أن أخلى مبنى الحكومة فى "بولكلى"، ومنحه للجامعة..

سرى عامر

وفى القاهرة كان أول ما فعله نجيب هو زيارة معسكر الاعتقال بالكلية الحربية، وطمأن كبار الضباط المسجونين بقرب موعد الإفراج عنهم، وأفرج عن بعضهم بالفعل فى ذلك اليوم، كما تم اعتقال كل من كان فى مصر من حاشية الملك وأهمهم سرى عامر والذى كان فى طريقه الى ليبيا مستقلاً سيارة مسروقة، وكذلك كريم ثابت وعباس حليم تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة. يقول نجيب:

(أردنا أن نبدأ صفحة جديدة نعطى فيها الفرصة لكل سجين سياسى أن يعيشها معنا دون اضطهاد أو قهر وبذلنا جهدنا للحيلولة دون إعادة المحسوبية إلى الحياة)

وقد كانت الأيام الأولى لنجيب بعد عودته للقاهرة مزدحمة بمقابلة الوفود والزعماء وكبار الشخصيات وعقد الاجتماعات لمناقشة المسؤولية الكبيرة التى عليه أن يواجهها، ويجتمع مجلس قيادة الثورة بكامل أعضائه لآول مرة، وكان جمال عبد الناصر رئيساً له قبل الثورة، وهذا ما يؤكده نجيب بقوله: (أصبحت رئيساً لمجلس قيادة الثورة فى أول اجتماع له بعد رحيل الملك، وكان عبد الناصر يترأس مجلس القيادة قبل الثورة لأننى لم أكن أحضر اجتماعه لدواعى الأمن، ولأننى لم أكن أجد مبرراً لارتباطى بأعمال تنظيمية يمكن أن يقوم بها الأعضاء الذين كنت أنظر اليهم نظرتى إلى أبنائى فى الأسرة)

ولعله من أهم المقابلات التى أجراها نجيب فى هذه الفترة هى لقائه بالنحاس باشا الذى توجه إلى القيادة مباشرة من المطار، وقبل أن يصل الى منزله وكان بصحبته فؤاد سراج الدين، وجرى هذا اللقاء فى الثانية بعد منتصف ليل 28يوليو، وفيه أعرب النحاس عن مباركته للثورة موجهاً حديثه لنجيب قائلاً: "إنى أؤيدكم وأدعو الله أن ينصركم ويوفقكم على الدوام" وكان عبد الناصر فى ذلك الوقت يعمل مديراً لمكتب نجيب.. وقد واجه نجيب مشاكل جمة بعد تسلمه للسلطة أولها ما يرويه بقوله:

"وما أن بدأنا نمارس أعمالنا فى القاهرة حتى لاحت لنا مشكلة كبيرة

وهى أن دستور 1923- والذى عطله فاروق -لم يتناول موضوع تنازل الملك عن العرش واقتصر على النص بأن يجتمع مجلس النواب والذى كان معطلاً أيضاً خلال عشرة أيام من وفاة الملك لتعيين مجلس وصاية على وريثه ان كان قاصراً، وهكذ تبلورت المشكلة فى حالة دعوتنا لمجلس النواب الوفدى إلى الانعقاد وما يترتب عليه من خطر التذمر بين صفوف الثورة أو إبقاء المجلس معطلاً وتعديل الدستور المعطل بمرسوم تنفيذى، وكان الحل بإعادة الموضوع برمته إلى مجلس الدولة الذى أقر بأنه في مثل هذه الظروف لا مبرر لدعوة مجلس النواب للانعقاد، ولابد من انتخاب مجلس جديد على أن يقوم رئيس الوزراء بتعيين مجلس وصاية حتى انعقاد مجلس النواب الجديد ليتولى النظر فى الأمر"

ويعترف نجيب أنه لم يكن مستريحاً لصحة هذه الفتوى، لكنه لم يشأ أن يتخذ موقفاً غير ديمقراطى حيث أن فتوى مجلس الدولة صدرت بأغلبية تسعة أصوات مقابل صوت واحد، وقد بدأ البحث عمن يتولون الوصاية وفقاً للدستور، وبدأت تباشير الخلاف بين نجيب وبقية أعضاء مجلس القيادة حينما عُرض اسم رشاد مهنا بجانب الأمير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات باشا، وهما الاسمان اللذان لم يختلف عليهما..

بينما أعلن نجيب عن اعتراضه على اسم رشاد مهنا جاء لأنه كان يرفض الزج بالجيش فيما لم يوجد له، إلا أنه يعود ويذكر موقف مهنا من ناحية طلبه للنقل إلى العريش أبان أزمة نادى الضباط، والملك كان مازال عالقاً فى نفسه، ولكن نجيب لم يستطع أن يفرض رأيه على بقية أعضاء

مجلس قيادة الثورة الذين ألحوا عليه فى القبول، وعين مهنا وزيراً للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستورياً، وقد فتح باب تعيين مهنا فى الحكومة لتعيين عدد كبير من العسكريين فى المناصب السياسية كان من ضمنهم اللواء على نجيب شقيق محمد نجيب..

وفى حين يؤكد نجيب أنه عارض بشدة تعيين شقيقه على نجيب سفيراً فى سوريا وأنه وافق بعد أن علم أن "الشكيلى" يريد تحسين علاقته مع مصر ويطلب على بالاسم، يذكر فى رواية أخرى أنه:"كان علينا أن نختار ضابطاً عظيماً ليمثل حكومتنا فى سوريا فاخترنا على نجيب لهذه المهمة، وقد كان مؤهلاً جداً لهذه الوظيفة فقد خدم لمدة عشر سنوات فى السودان كسكرتير للحاكم العسكرى الإنجليزى هناك، وتصورت أن هذا الاختيار سيفتح النيران عليّ لكن هذا لم يحدث"

لم يكن يمضى على قرار تعيين اللواء على نجيب سفيراً فى سوريا إلا قليلاً، وتقدم كل من شقيقته نجيبة حاملة أوراق منحة حصلت عليها لدراسة الطب فى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك شقيقه الأصغر محمود يحمل أوراق منحة لدراسة الطب البيطرى فى إنجلترا. ويقول نجيب: "حاولت جهدى لمنعهما من قبول هذه المنح رغم علمى بأنهما يستحقانها، إلا أننى كنت أعلم أننى وهما سوف نتعرض للنقد الشديد إذا قبلا المنحتين، وقد نجحت بالفعل فى إقناع نجيبة بالعدول عن الفكرة، بينما لم أفلح فى إقناع محمود فأصدرت قراراً بمنعه من السفر إلا أنه رفع قضية ضد الحكومة وكسبها وسافر بالفعل"..

ولم يمض وقت طويل على القرار الذى أصدره نجيب بإلغاء الألقاب، وخلال هذه الأيام التى يصفها نجيب بالإشراق والأمل والطموح، ووسط مظاهرات التأييد يقع أول حادث انشقاق على الثورة، فقد وردت أنباء بحدوث تظاهرات فى كفر الدوار قتل خلالها المتظاهرون بعض الجنود وقد أشارت الأصابع إلى أصحاب الكفر الشيوعى، ليتم عقد مجلس عسكرى فى التحقيق فى الحادث فى نفس مكان وقوعه برئاسة البكباشى عبد المنعم أمين، ويصدر المجلس حكمه بإعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقرى، ويرفع نص الحكم لنجيب للتصديق عليه ليضعه فى اختبار على درجة عالية من الصعوبة، ويقول نجيب: (لقد توقفت كثيراً أمام هذا الحكم فكيف أصدق على الحكم بالإعدام وحركتنا لم تمض عليها عشرات الأيام؟.. وطلبت مقابلة المتهمين فى محاولة البحث عن فرصة لتخفيف الحكم، وبالفعل التقيت بهما فى مكتبى، وكان مصطفى خميس رجلاً عنيدا، رغم أننى كنت ألح عليه كما لو كان قريباً او أخاً عزيزاً ولكنه أصر أنه لا هيئة ولا إنسان حرضه كما أنه لم يرتكب ما يبرر الحكم بإعدامه، لكن كان صاحب مبدأ لم يخنه حتى فى الفرصة الأخيرة لنجاته)

ويعترف نجيب: أنه بمجرد خروج مصطفى خميس من مكتبه شعر بالحزن والانقباض بعد أن صدق على الحكم بإعدامه، لكن ظل فى ذهنه عدة اعتبارات أهمهما أرواح العساكر الأبرياء الذين قتلوا فى المظاهرات، والخوف من انتشار مثل هذه الاضطرابات بما يعوق حركة الإصلاح إضافة إلى رفض مصطفى خميس نفسه التصريح بأى شئ ليكون سبباً فى تخفيف الحكم عليه.

بعدها حرص نجيب على زيارة منطقة كفر الدوار والتعرف على مشاكل العمال وطلباتهم، ولكن كان هناك ما يشغله أكثر وهو القوات الإنجليزية المرابطة فى منطقة القناة والتى يمكنها فى أى وقت تهديد القاهرة.

الفصل الخامس

أول وأسوأ قراراتى

- ازدادت حدة الانقسامات داخل القيادة بعد شهور من الثورة
- زغلول وموريس، اسمان حركيان لعبد الناصر قبل الثورة
- عبد الناصر طلب من الجماهير ترديد قسم الولاء لى
- استغل نفوذ الضباط الأحرار بعد التشكيل

لم يكد يمر أكثر من شهور قليلة من يوليو 1952 حتى بدأت بوادر الخلاف تدب بين مجلس قيادة الثورة، وبين رئيس الحكومة على ماهر، فبينما اتخذ مجلس قيادة الثورة قراراً وافقت عليه الحكومة بضرورة إجراء انتخابات فى موعد أقصاه فبراير 1953 فوجئ أعضاء مجلس القيادة بيان يذيعه ماهر يتحدث فيه عن الانتخابات

دون أن يحدد موعدها بل يكتفى بالوعد بإجرائها فى أول فرصة، وإزاء ذلك قرر أعضاء مجلس قيادة الثورة إذاعة بيان آخر يتعارض مع بيان ماهر ويحدد شهر فبراير موعداً لإجراء الانتخابات..

ورغم صمت ماهر ورغبة مجلس قيادة الثورة فى عدم تعقيد الأمور إلا أن المشكلة بدأت تتكون بالفعل وتتضخم بمرور الوقت وتصل ذروتها عندما تمت مناقشة قانون الإصلاح الزراعى، وكذلك التعديلات الوزارية المقترحة، وهذا ما يؤكده نجيب بقوله:

(كان جمال سالم هو أول من تبنى مشروع الإصلاح الزراعى، وكان يطالب بتحديد الملكية ومصادرة أراضى كبار الملاك دون تعويض، بينما رأى ماهر أنه من الأفضل فرض ضرائب تصاعدية بدلا من تحديد الملكية، ودارت مناقشات طويلة حول هذا الموضوع وصدر قرار تحديد الملكية بحد أقصى 200 فدانا بعد التصويت عليه، وعرض مشروع القرار على لجنة من مجلس الدولة يرأسها د.عبد الرازق السنهورى فصاغه صياغة قانونية مناسبة إلا أن ماهر ظل متردداً عدة أسابيع فى التوقيع على القانون، وبدأنا

نتشكك فى موقفه من المشروع، وأحسسنا أنه وقع تحت ضغط قوى من رجال الأحزاب وكبار السياسيين والملاك لتعطيل القانون؛ فأعطيناه مهلة أخيرة لإخراج القانون لكنه لم يستجب..)

وإذا كان موقف ماهر من قانون الإصلاح الزراعى هو أحد أسباب خلافه مع مجلس قيادة الثورة فإن إهماله للتعديلات الوزارية المقترحة كان وراء زيادة حد هذه الخلافات، وعن هذه النقطة يتحدث نجيب ويقول:

(كان ماهر قد شكل وزارته تحت ضغط الأحداث فى سرعة شديدة وتولى الرئاسة إلى جانب وزارات الحربية والداخلية والخارجية، وكان المفروض بعد رحيل الملك أن يبادر إلى دعم وزارته بعناصر تعطى ثقلا لحكومته، وقد اتفقنا على إجراء تعديلات معينة فى حكومته، ولكننا فوجئنا جميعاً بإجراء تعديلات وزارية بشكل خلاف ما اتفقنا عليه، وإزاء ذلك عقد مجلس قيادة الثورة اجتماعاً فى مقر القيادة، وتقرر إقالة ماهر، وأصبحت المشكلة الأخرى هى البحث عمن يتولى رئاسة الحكومة)

وكانت الأنظار تشير إلى د0عبد الرازق السنهورى أو سليمان حافظ، ورفض الأول بعد ملاحظة أبداها جمال سالم عن رأى الصحافة الغربية فى د. السنهورى على اعتباره يسارياً بينما رفض سليمان حافظ متعللاً بأنه لن يستطيع أن يملأ الفراغ الذى سوف يتركه ماهر وأنه يفضل موقعه مستشاراً قانونياً لرئيس الوزراء، وبينما الصمت يغلف الجميع اقترح د. السنهورى تعيين نجيب رئيساً للحكومة إلى جانب قيادته للثورة فى وقت واحد مؤكداً أن ذلك خير ضمان لدوام التعاون بين الهيئتين، ولاقى الاقتراح ترحيباً من

كافة أعضاء مجلس قيادة الثورة.. ويقول نجيب:

(اعترضت بشدة على هذا الاقتراح موضحاً أن هذا يتنافى مع المبادئ السابقة ولا نعرف ما يجره علينا ذلك فيما بعد، وخرجت من الاجتماع معلناً اعتراضى، وذهبت إلى مكتبى وبعد قليل عرفت أنهم أصدروا قراراً بالإجماع، وقبلت ذلك خوفاً من حدوث أية خلافات فى هذا التوقيت الدقيق، متمنياً فى الوقت نفسه أن تكون نهاية المدة فى الانتخابات التى تحدد موعدها فى فبراير)

وكان ذلك فى 7 سبتمبر1952 حين أقسم نجيب اليمين القانونية أمام هيئة الوصاية قصر عابدين، وبعد 48ساعة من تشكيل وزارة نجيب صدر قانون الإصلاح الزراعى..

ويعترف نجيب: "لقد صدر القانون نزولاً على رأى الأغلبية وقد كنت أعارضه وأتفق مع الضرائب التصاعدية وإعادة توزيع الأرض بصورة تدريجية وليست فجائية، وكانت حجة أعضاء مجلس قيادة الثورة أنهم ينظرون للمشروع من الزاوية السياسية بينما أراه من الناحية الاقتصادية، وأن سرعة الاستيلاء على الأرض سوف يدعم مركز مجلس القيادة لأن ذلك سوف يجرد ملاك الأراضى من ثروتهم ونفوذهم ويتحولون من خانة المعارضة لنا إلى خانة الإهمال والظلام"

ونظراً لقلة خبرة مجلس قيادة الثورة بالسياسة فقد تولى سليمان حافظ تحديد عدد من الأسماء المرشحة وكلف بالاتصال بهم والتفاهم معهم، وكان

قد تم اختياره ليصبح نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ولكن حافظ كان متحمساً لأفكار الحزب الوطنى فقد كان عدد كبير من الوزراء الجدد من المنتمين لمبادئ هذا الحزب، كما ضمت عدداً من المستقلين واثنين من الإخوان المسلمين.. ويؤكد نجيب أن مجلس قيادة الثورة كان قد قرر إشراك الإخوان فى الوزارة الجديدة، واتصل عبد الناصر هاتفياً بحسن العشماوى، وعرض عليه أن يشترك الإخوان فى الوزارة وأن يكون العشماوى نفسه أحد الوزاراء، وأعلن العشماوى موافقته على أنه ترك موضوع اشتراك الإخوان فى الوزارة لقرار مكتب الإرشاد.. بعدها اتصل عبد الناصر هاتفياً بحسن الهضيبى– المرشد العام للإخوان– وطلب ترشيح ثلاثة أسماء للوزارة وبالفعل رشح الهضيبى – بصفته الشخصية – منير الدلة وحسن العشماوى ومحمود أبو السعود

أثناء الاتصال التليفونى بين عبد الناصر والهضيبى، يؤكد نجيب أن اشتباكا كلامياً حدث بين يوسف صديق وحسن العشماوى شكك خلاله صديق فى كفاءة الإخوان، ومقابل ذلك استدل العشماوى بكفاءة الشيخ حسن الباقورى، وتحمس عبد الناصر جداً بمجرد سماع اسم الباقورى، واعتبره مرشحاً أساسياً، لكن مكتب الإرشاد وقت ذاك رفض الاشتراك فى الوزارة متعللاً بأن ذلك يضعف الإخوان ويقوى الثورة لأنه يعطيها لوناً إسلامياً يبرز مكانتها وسط الجماهير المصرية ويمنحها ولاء الإخوان فى كل مكان، ويتصل عبد الناصر مرة أخرى بالمرشد العام للإخوان الذى أكد له أن مكتب الارشاد قرر عدم الاشتراك فى الوزارة، وكان عبد الناصر قد أبلغ الشيخ الباقورى بموافقة مكتب الإرشاد، وطلب منه أن يأتى لمقابلة

الوزراء فى السابعة لحلف اليمين وفضل الهضيبى ترشيح بعض أصدقاء الإخوان مثل: أحمد حسنى الذى أصبح وزيراً للعدل فيما بعد، ومحمد كمال الديب..

وفى اليوم التالى أصدر مكتب الارشاد قراراً بفصل الشيخ الباقورى من هيئة الإخوان بعد أن أصبح وزيراً بساعات قليلة، واستدعى عبد الناصر العشماوى وعاتبه على هذا التصرف، ويقول نجيب:

(لكن الحقيقة أن وقت العقاب كان قد فات وبدأت الخلافات بين الثورة والإخوان، ولقد حزنت كثيراً لذلك خاصة وأننى أعرف أن الإخوان كانوا أول من ساعدوا عبد الناصر فى تنظيم الأحرار فى فترة لم أكن عرفت فيها عبد الناصر ولا التنظيم، ولقد كان بين عبد الناصر وبينهم تاريخ طويل قبل الثورة وكان اسمه الحركى لديهم هو "زغلول عبد القادر")

ويذكر نجيب:

(الإخوان اكتشفوا أن عبد الناصر – قبل أن تبدأ علاقتهم به – كان عضوا فى خلية شيوعية وكان اسمه الحركى "موريس" ويشرح سبب الخلاف بين الإخوان والثورة من وجهة نظره بأن الإخوان كانوا يتصورون أن الثورة قامت لحسابهم وأنهم سيحققون من خلالها التغيير المنشود، ولهذا السبب هاجموا – فى بيانهم الذى أصدروه فى أول أغسطس 1952 عن الإصلاح المنشود فى العهد الجديد– الحياة النيابية هجوماً شديداً وأعلنوا أن الثورة لم تقدم حياة نيابية صالحة وأنها انتهت إلى أن أصبحت أداة

تعطى شهوات الحكام ومظالم السلطان صبغة قانونية، لقد اكتشفوا صعوبة أن يضعوا الثورة فى جيوبهم، فبدأوا فى الوقوف ضدها..)

ولم يكن خلاف الثورة مع الإخوان فقط بل امتد الخلاف ليشمل غالبية القوى السياسية التى كانت قائمة، ويوضح نجيب هذه النقطة بالقول:

"عندما قبلت منصب رئاسة الوزارة، عرضت الوزارة على كل من محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة السابق، والدكتور إبراهيم بيومى مدكور، ومريت غالى، لكنهم جميعاً رفضوا رغم الإلحاح الشديد، لا أدرى هل كان سبب ذلك اشتراكهم فى وزارة على ماهر أم احتجاجاً على اعتقال بعض السياسيين قبلها، لقد كان الهدف من اعتقال الزعماء السياسيين هو تهدئة الجو السياسى الذى اضطرب فى الأيام الأخيرة لوزارة ماهر، ولكن النتيجة جاءت عكسية وبدأت بذرة الشك تنمو بين الأحزاب السياسية والجيش..

واقترح سليمان حافظ مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية، وكان هذا القانون أيضاً هو بداية الخلاف مع بقية القوى السياسية، وعلى رأسها الوفد بزعامة النحاس، وكانت حجة سليمان حافظ أن الأحزاب السياسية قد فسدت بما يفسد المعنى الحقيقى للديمقراطية الوطنية، وصدر قانون الأحزاب السياسية وبدا الخلاف يشتد بين الحكومة ومعظم القوى الوطنية..

ويؤكد نجيب: "لقد بدا لى واضحاً أن القانون الجديد لم يكن يستهدف سوى حزب الوفد باعتباره الحزب الوحيد صاحب التأثير الشعبى الواسع وصاحب الأغلبية الساحقة فى البرلمان الأخير.. ونتيجة الإصرار على نتفيذ قانون تنظيم الاحزاب تقدم 16 حزباً بإخطارات تكوين إلى وزارة الداخلية، بينما شن الوفد حملة صحفية على هذا الاتجاه الجديد عامة، وعلى سليمان حافظ خاصة، بما جعل سليمان حافظ يعترض على تعيين مصطفى النحاس فى الرئاسة الشرقية لهيئة الوفد"

ويقول نجيب: (لم نكن نتوقع أن تكون حملة الوفد بهذه القوة فعقدنا اجتماعات جديدة داخل المجلس حضرها سليمان حافظ الذى دافع عن القانون معه صلاح سالم بينما عارضه د0السنهورى وعامر وعبد الناصر ويوسف صديق وخالد محيى الدين، وكنا في هذه الفترة نمارس عملنا بشكل ديمقراطى، وكانت الأغلبية هى المعيار الوحيد في اتخاذ أى قرار، ولكن سليمان حافظ استطاع إقناع عامر وعبد الناصر لتأييد القانون الذى صدر بأغلبية الأعضاء)

وفى ذلك الوقت نشرت جريدة المصرى بياناً أصدره النحاس يقول فيه:

(بسم الله الرحمن الرحيم إننى أعد نفسى دائماً ملكاً للشعب، وقد كانت ثقتى فى الشعب وثقته فى شخصى طوال حياتى السياسية هما عونى على الشدائد وظهيرى فى العيش، وسأظل ما بقى من عمرى ملكاً لهذا الشعب الوفى، ولن تستطيع قوة أن تنحينى عن هذه المكانة بعد الله جلت

قدرته إلا الشعب دون سواه)

ويعترف نجيب:

(تأثرت كثيراً بهذا البيان وتساءلت من الذى يملك حق انتزاع هذا الرجل من مكانه فى رئاسة الوفد؟ وهل ينجح اعتراض سليمان حافظ على رئاسته للوفد فى انتزاعه من قلوب الناس؟! لقد بدا لى أننا نقبل على طريق آخر غير طريق الديمقراطية، ولم يكن أمامى من سبيل للخروج من هذا المأزق خاصة بعد أن التفت العناصر اليسارية حول الوفد وزعيمه المضطهد، بينما التفت العناصر اليمنية حول "إبراهيم عبد الهادى" رئيس الحكومة والحزب السعدى المضطهد فى الوقت الذى بدأ فيه الإخوان يطالبون برأس إبراهيم عبد الهادى، واتهموه بوصفه من رؤساء الحكومة السابقين، وأنه صاحب أمر اغتيال زعيمهم حسن البنا، لم يكن أمامى حل سوى التأكيد على موعد الانتخابات، والذى سبق تحديده فى فبراير 1953)

وكانت الانتخابات هى الحل الوحيد لفض الاشتباك بين الأحزاب السياسية والحكومة بل وبين ضباط الثورة بعضهم البعض، فبينما كانت معركة الأحزاب تشكل الواجهة الرئيسية لأيام هذه الفترة التى تميزت بنشاط جديد خارج الجيش وداخله، كان هناك خلاف بين نوع آخر بين الجيش والوزارة، وقد اتخذ مجلس قيادة الثورة قراراً بتكليف أعضائه مباشرة بالإشراف على الوزارات المختلفة فأصبح فى كل وزارة مندوب للقيادة.. وعن هذا يقول نجيب:

(رفضت بشدة تدخل الجيش فى عمل الوزارات، ولكن أغلبية مجلس القيادة وافقت عليه، وبصراحة شديدة كان ازدواج المسئولية من أكبر الأخطاء التى وقعنا فيها والتى سحبت الجيش إلى ما لم يخصص له، كما أن السماح للضباط بالاتصالات المدنية أوقعنا فى محاذير شديدة بدأت هينة فى أول الأمر ثم استفحلت بعد ذلك.. كما أن بعض الضباط أساء استغلال موقعه لدرجة أن عدداً كبيراً من الوزراء قدم استقالته، ومنهم فريد أنطون وزير التموين، وفرج طايع وزير الخارجية الذى رفض رفع سن المعاش للسفراء إلى 75 سنة لتعيين عزيز المصرى سفيراً للخارجية وفقا لرغبة عبد الناصر، كما أن جمال سالم أراد أن يتدخل فى أسعار بورصة القطن، وزادت هذه الظاهرة بعد تشكيل هيئة التحرير لملء الفراغ السياسى بعد قرار حل الأحزاب)

كانت هذه الحالة هى الدافع الرئيسى لبعض الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية إلى التفكير فى اعتقال أعضاء مجلس القيادة وتشكيلهم تنظيماً لتحقيق ذلك، ويلقى نجيب الضوء على هذا الحادث قائلاً:

(كان عدد هؤلاء الضباط حوالى 35، وكانوا جميعاً من الضباط الأحرار الذين لهم دور بارز فى تحركات ليلة 32 يوليو وقد بدأ هؤلاء الضباط بتوجيه الانتقادات العلنية لضباط القيادة، ويتهمون العديد من رجالها أمثال: عبد المنعم أمين، وصلاح سالم، والسادات باستغلال نفوذهم لتحقيق مصالح شخصية، وقاموا بتجميع ضباط من أسلحة أخرى وضموهم إليهم ومدوا جسوراً مع المدنيين ورجال الأحزاب والمرشد العام

للإخوان، وقرروا أن يقبضوا علينا بالقوة وأن يجبرونى على إعلان بيان يتضمن ما يريدون إعلانه، ولم يكن هناك مفر من القبض عليهم فى منتصف يناير 1953)

ويؤكد نجيب فى رواية أخرى:

(لم يكن أمامى سوى اعتقال هؤلاء الضباط وكانت المعلومات التى وضعت أمامى تؤدي إلى أن هناك عملية مدبرة لاغتيال أعضاء مجلس القيادة، وقد حرصت على تنفيذ القانون بعدم وضع الضباط فى السجون، غير أن ذلك قوبل بمعارضة شديدة بحجة خطورة ذلك لأنهم يستطيعون التأثير فى غيرهم من الضباط، ولم يكن اعتقال هؤلاء الضباط بالأمر السهل بالنسبة لى.. لقد أصبحنا كما يقول المثل البلدى "مثل السمك نأكل بعضنا" خاصة ان الأمر يقتصر على ضباط المدفعية المتمردين بالوصول الى أعضاء مجلس القيادة الى القائمقام "يوسف صديق" والذى كان صاحب أهم الأدوار فى نجاح الثورة والذى اضطر للاستقالة احتجاجاً على القبض على ضباط المدفعية..)

ويستطرد نجيب: "كانت شجاعة "يوسف" محل تقدير الجميع واحترامهم كما كان نكرانه لذاته وتواضعه مبعث إعجابى الخاص، ولكننى فوجئت بعبد الناصر يحذرنى من أنه شيوعى يريد الانحراف بالثورة، وأخذت الموضوع على سبيل الهزل، كما ألقبه الرفيق "يوسف ستالين" وكان يوسف معارضاً لقانون الأحزاب وضرب الوفد غير الشرعى، كما كان يطالب بالتمسك بالدستور ودعوة البرلمان المنحل للانعقاد، لاعتقال الزعماء

السياسيين وطالب كثيراً بإلغاء الرقابة على الصحف وتكوين اتحاد العمال".

ورفض مجلس قيادة الثورة إعلان استقالة يوسف صديق، ويؤكد نجيب أن يوسف صديق أجبر على الرحيل إلى سويسرا فى مارس 1953 بعد شهرين من استقالته، ولم يكن يوسف هو الضحية الأخيرة فقد اعترض البكباشى حسن الدمنهورى على اعتقال ضباط المدفعية وذهب إلى رئيس الأركان اللواء محمد إبراهيم طالباً تفسير ما حدث فقبض عليه واتهم بالإعداد لمؤامرة تستهدف الانقضاض على مجلس القيادة والإفراج عن الضباط المعتقلين.. ويقول نجيب:

(المفاجأة الحقيقية أننى عرفت من عبد الناصر أن الدمنهورى سوف يحاكم أمام مجلس القيادة، واعترضت بشدة متسائلاً: كيف نكون الخصم والحكم؟ ولكن ناصر قال إن المحاكمة سوف تتم بعد ساعة واحدة، ويحسن ألا تتم محاكمته خارجياً حتى لا تحدث إثارة فى صفوف الجيش ورأس عبد الناصر المحكمة العسكرية التى حضرها كل أعضاء مجلس القيادة عدا يوسف صديق ود0 عبد المنعم أمين وخالد محيى الدين والسادات، وعندما توجه عبد الناصر فأبلغ نجيب بالحكم الذى كان عبارة عن إعدام الدمنهورى وطلب التصديق عليه، رفض ذلك قائلاً أننى لا أريد أن أمضى فى طريق مفروش بدماء الزملاء من الضباط)

ويشرح نجيب ذلك بقوله:

(لقد اقتنعت بصحة هذا الموقف كثيراً عندما أبلغنى اليوزسباشى محمد أحمد رياض أنه شاهد الدمنهورى وهو يتعرض لتعذيب شرس وإهانة قاسية من صلاح سالم حتى يدفعوه للاعتراف بمؤامرة لم يرتكبها، لقد أصبح أعضاء القيادة فى حالة خوف وفزع دائم كانوا يخشون من أى انقلاب يطيح بسلطانهم ونفوذهم، ولعله لهذا السبب صرح عبد الناصر بأن الانتخابات المقرر عقدها قد تأجلت لحين الانتهاء من قضية الجلاء، والتى لم تكن مفاوضاتها قد بدأت بعد)

وفى 13 يناير 1953أعلن نجيب إلغاء دستور1923وتشكيل لجنة لإعداد مشروع دستور جديد يتمشى مع أهداف الثورة وقد تكونت هذه اللجنة من 50 عضواً من مختلف الاتجاهات السياسية وممثلة عن جميع الأحزاب ورجال القضاء والجيش.. يقول نجيب:

"كان هذا الإعلان والمبادئ التى تضمنها بمثابة شمعة تضئ ظلام إلغاء الدستور1923، والذى تم إعلانه بالفعل فى 10ديسمبر1952 لحين التخلص من الظلام نهائياً بإعلان الدستور الجديد، وبعد فترة ليست قصيرة انتهت لجنة الخمسين من إعداد مشسروع الدستور، ولعل أهم ما جاء فى هذا المشروع هو الأخذ بنظام الجمهورية البرلمانية على غرار الجمهورية الثالثة فى فرنسا، لكن الاتجاهات فى مجلس القيادة رأت أن نأخذ بنظام الجمهورية الرئاسية، كان عبد الناصر هو صاحب هذا الرأى"

وفى الخامس من مايو 1953 وافق أعضاء لجنة الدستور الخمسون على اتخاذ النظام الجمهورى أساساً لوضع مشروع الدستور الجديد، ويؤكد

نجيب أنه رغم كل ما قيل عن مشروع الدستور وأعمال لجانه فإن ماهر الذى كان يرأس اللجنة الرئيسية لم ينته من مناقشته وإقراره إلا فى أغسطس1954وكان طبيعياً ألا يتغير النظام من ملكى إلى جمهورى قبل الدستور الجديد0

ويعلن نجيب رفضه لكل الضغوط الرامية إلى الإسراع بإعلان الجمهورية قبل إعلان الدستور، مؤكداً أنه أراد أن يتحول نظام مصر السياسى بنص دستورى لا بقرار من مجلس القيادة، ولكن نجيب لم يستطع فعل شئ أمام إصرار أغلبية مجلس القيادة فصدر بيان عن مجلس القيادة فى 18يونيو1953 ليلغى النظام الملكى ويعلن النظام الجمهورى، وقد شمل هذا البيان تعيين اللواء نجيب رئيساً للجمهورية على أن يكون للشعب الكلمة الأخيرة فى اختيار شخص رئيس الجمهورية عند إقرار الدستور الجديد..

ورغم أن نجيب أعلن من أسباب رفضه للتحول من النظام الملكى إلى الجمهورى هو أنه علم أن قرار التحول سوف يكون لصيقاً بقرار آخر هو تعيين عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة، إلا أن القرار الجمهورى رقم (1) والذى أصدره نجيب فور توليه الرئاسة كان يقضى بتعيين الصاغ أركان حرب محمد عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة، والقرار الثانى هو تعيين سليمان حافظ مستشاراً قانونياً لرئيس الجمهورية، وبالفعل عمل حافظ مستشاراً لنجيب بعد استقالة الوزارة القديمة، وأصبح عبد الناصر نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية،

والبغدادى وزيراً للحربية، وصلاح سالم للإرشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان.

ويؤكد نجيب ما جرى بقوله:

(أشهد أننى قبلت ذلك تحت ضغط وإلحاح استمر ثلاثة اسابيع بعد أن فكرت كثيراً فى الاستقالة وأعترف الآن أن هذا كان الخطأ الكبير الذى وقعت فيه فقد شعرت بعد وقت قليل أننى أصبحت فى مركز أقل قوة بعد أن تركت قيادة الجيش، وقد كنت أفضل أن أظل فى مكانى وأن يظل عامر فى موقعه مديراً لمكتبى لشؤون القوات المسلحة)

وفور إعلان الجمهورية توجه نجيب إلى الأمير محمد عبد المنعم، الوصى على العرش فى منزله لإبلاغه بالخبر، لكنه اهتز عاطفياً أمام الخبر، وبكى وهو يسمع الكلمة الأخيرة فى حكم أسرة محمد على..

وفى الذكرى الأولى لثورة يوليو عام **1953** أقسم نجيب اليمين أمام الوزارة ومجلس قيادة الثورة كرئيس للجمهورية، وفى قصر عابدين الذى شهد الاحتفال بهذه المناسبة أمسك عبد الناصر الميكرفون وطلب من الجماهير التى احتشدت أمام القصر أن تردد وراءه يمين الولاء والمبايعة لنجيب، ثم خطب نجيب أول خطاب له كرئيس للجمهورية جاء فيه:

"أيها المواطنون.. فى مثل موقفى هذا خاطب أبو بكر الصديق رضى الله عنه المؤمنين بقوله أيها الناس لقد وليت عليكم ولست بخيركم فإن رأيتمونى فى استقامة فأعينونى، وإن أسأت فقومونى، ولست أجد أفضل من

هذه الكلمة التى انطلقت من قلب الصديق الطاهر إلى لسانه الشريف.. نعم إنى لأطلب منكم أن تسهروا على استقامتى وأن تجعلوها أساس حياتى وركن الزاوية فى حكمى وأن تعينونى ما دمت حريصاً عليها وأن تقومونى إذا تخليت عنها.."

الفصل السادس

قرارات متخبطة

- خالد محيى الدين كان أقرب الضباط إلى قلبى لإيمانه بالديمقراطية
- اتسعت الخلافات بعد مطالبتى بعدم تولى العسكر مناصب مدنية
- اعترضت على قرار حل الإخوان
- مجلس قيادة الثورة كثيراً ما كان ينعقد دون وجودى
- تعجبت من موقف عبد الناصر المتناقض بحق النحاس

تولى نجيب رئاسة الجمهورية الوليدة، وبدأت صفحة جديدة يحمل فيها الضباط المسؤلية من مواقع وزارية، ويؤكد نجيب أن الرأى العام لم يرحب بهذه الخطوة إذ تبددت أحلامه فى مشاركة شعبية ديمقراطية، ويقول:

"مازلت أعتبر أنه كان الأحرى بنا لو تركنا الوزارات المدنية فى أيدى وزراء من المدنيين، بينما يتولى مجلس الثورة إرشادهم بطريق غير مباشر، لأننا لو فعلنا ذلك لتفادينا الاتهام الذى وجهه إلينا بعض أعدائنا بأن رغبتنا فى تولى المناصب الوزارية ليست بأقل من رغبتنا فى تحقيق أهداف الثورة، هذا الاتهام الذى تزايد بعد أن صار جمال سالم وزيراً للمواصلات، وزكريا محيى الدين وزيراً للداخلية"..

كان الاتجاه بأن يكون مرتب رئيس الجمهورية مساويا لما كان يتقاضاه الأوصياء على العرش وهو ما يقارب **9** آلاف جنيها سنويا على أن يتنازل نجيب عن مرتبه كرئيس للوزراء، ثم اقترح تخفيض هذا المبلغ إلى **6** ألاف جنيها، وقد قرر نجيب التنازل عن نصف مرتبه تمشياً مع برنامج الإصلاح الاقتصادى، كما رفض أن يغادر منزله والانتقال إلى قصر عابدين، ويعترف نجيب:

(بعد تولى منصبى كرئيس للجمهورية بدأت أشعر بالضعف أمام الأغلبية فى مجلس القيادة وأصبح المجلس هو الذى يحكم بالفعل بينما أصبحت أنا المسئول عن كل القرارات حسب نصوص الدستور المؤقتة، ورفضت هذا الوضع وطالبت إما بممارسة سلطات كاملة وإما أن أستقيل)

وبدأت بالفعل خلافات حادة بين نجيب وأعضاء مجلس القيادة ويقول عنها نجيب:

(لاحظت أن المجلس كان ينعقد أحياناً دون وجودى، وإذا حضرت مصادفة توقف الحديث الدائر واتجهوا إليّ متسائلين عما تجب مناقشته، ثم لاحظت بعد ذلك أن اجتماعات تتم بينهم فى الخارج الاتفاق على موقف معين، وتخيلت أن هذ موقف جماعى منهم، وأن وجودى أصبح فى كفة ووجودهم جميعا فى كفة أخرى، وتسرب إلى نفسى شعور بأن فارق السن ربما بدأ يلعب دوره)

ويذكر نجيب أنه فى هذه الفترة بلغه أن خالد محيى الدين وثروت عكاشة غير راضيين عن تصرفات عبد الناصر الذى بدأ ينفرد بنفوذه ويشكل قوة خاصة داخل المجلس وأنهما يعانيان من تأثيره على بعض الأعضاء وخاصة جمال سالم الذى استخدمه كواجهة للهجوم على كل من يخالفه، بينما يلتزم هو بالصمت ويعترف أنه شعر أن فخاً ينصب له خاصة وأنه منذ اللحظة الأولى لم يطلب تأييد واحد مهم، ولم يحاول تشكيل"شلة" من بينهم ولم يواجههم سوى بالصراحة، وفى إحدى الجلسات حكى الموقف برمته وصُدم عندما عرف أن الامر لم يكن مدبراً وأن صراحته وضعت خالد محيى الدين وثروت عكاشة فى موقف حرج، ويؤكد أن عبد الناصر كان مواصلاً عمله التنظيمى داخل الجيش، حتى بعد أن استتب الأمر للثورة بل أن عبد الناصر طلب تحديد خلايا من الضباط الأحرار داخل الجيش تقوم بكتابة التقارير عن حالة الوحدات، وكان من المهام

الأخرى لهذه الخلايا دعم أى قرار يتخذه مجلس قيادة الثورة، كما حدث بالفعل بعد إقالة رشاد مهنا..

ثم بدأت العلاقة بين نجيب وبقية وزرائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة تأخذ شكلاً أكثر رقة ومجاملة حتى أن عبد الناصر وقف يخطب فى أبناء قريته بنى مر، وكان بصحبته نجيب قائلاً:

"سيدى القائد باسم الفلاحين أقول سر ونحن معك جنودك فقد حفظنا أول درس لقنتنا إياه، وهو أن تحرير مصر وخروج الإنجليز أمر واجب، وأصبحت أملاً فى أن تحقق مصر حريتها على يديك.. إن مصر كلها تساندك للقضاء على قوات الاحتلال"

لكن نجيب يؤكد أن هذه النغمة سرعان ما تلاشت، وعادت الخلافات من جديد، ويحدث أول صدام حقيقى بين القائد والضباط حول محكمة الثورة، حيث اعترض نجيب على تشكيل هذه المحكمة، ولكن حالت أغلبية المجلس ضد اعتراضه لتتشكل هذه المحكمة التى يصفها نجيب مرة بأنها امتداد لمحاكم الغدر التى كانت تحاكم المسئولين السابقين على جرائم الشرف أثناء توليهم المسئولية، ومرة أخرى بأنها أسوأ دعاية للثورة فقد أشاعت الكراهية، ولكن المحكمة تشكلت بالفعل فى أوائل سبتمبر 1953 من عبد اللطيف البغدادى رئيسا، وحسن ابرهيم وأنور السادات عضوين.. ويرى نجيب أنه:

"لم يكن أمامنا حل للتغلب على مشكلة تهديد سلامة الدولة سوى

محكمة الثورة وهو نظام أخذناه عن الفرنسيين، وقد خوَّل لهذه المحكمة النظر فى قضايا الخيانة العظمى والقضايا الأخرى المتعلقة بسلامة الدولة، وجلساتها سرية أو علنية كما تقضى ملابسات القضية وليس هناك حق استئناف لما تقضى به، غير أن نفاذ هذه الأحكام رهين بموافقة مجلس الثورة الذى يملك حق تخفيض الحكم أو زيادته حسب ما ترى أغلبية الأعضاء"..

وعن أهم الأحكام التى أصدرتها محكمة الثورة يقول نجيب:

"طوال عمر هذه المحكمة من **26** سبتمبر**1953** وحتى **30**يونيو **1954** نظرت محكمة الثورة الأولى **31** قضية قضت بإعدام أربعة أشخاص ثبتت عليهم تهمة التجسس لحساب بريطانيا كما أبدل الحكم على إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء الأسبق بالمؤبد، وكان قد صدر عليه حكم بالإعدام، وأدين أيضاً مصطفى النحاس وآخرون من الوفديين إدانة خلقية، وإن لم يقدموا للقضاء لتسترهم على فساد بعض الوفديين الآخرين الذين حوكموا بالسجن لفترات طويلة أمثال فؤاد سراج الدين"..

كما أدانت المحكمة زينب الوكيل – حرم مصطفى النحاس – وهى المرأة الوحيدة التى قدمت للمحاكمة وصودرت أملاك قيمتها **83** ألف جنيها، وهو ما يوازى الأرباح غير المشروعة التى حصلت عليه من التلاعب فى بورصة القطن بالإسكندرية، وأدين أيضاً أربعة من الصحفيين هم: أبو الخير نجيب الذى كان يصدر جريدة الجمهور المصرى وحُكم عليه بالمؤبد، ومحمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى وقد ثبت أن روسيا

تمدهم بالمال مقابل نشر أخبار توضح التعاطف تجاه السياسة الروسية

وعندما قضت المحكمة بإعدام إبراهيم عبد الهادى، رئيس الوزراء الأسبق، رفض نجيب التصديق على الحكم بل أنه قال لأعضاء المجلس:

"أفضل أن يلتف حبل المشنقة حول عنقى، دون أن أصدق على هذا الحكم"

فى الرابع من أكتوبر **1953** سافر نجيب إلى الإسكندرية، وعلل ذلك السفر بأنه احتجاج على هذا الانزلاق الخطير الذى وصلت إليه الثورة وأعضاء مجلس القيادة، وهذا ما يؤكده بقوله:

"سافرت وأنا أعتزم عدم العودة، وبقيت فى ثكنات مصطفى كامل.. كان هناك وحتى لا تثار أية بلبلة أعلنت أن اعتكافى بالإسكندرية هو اعتكاف صحي"

وقد صدرت يوم 6 أكتوبر **1953** نشرة طبية من ديوان كبير الأطباء جاء فيها: "شعر السيد رئيس الجمهورية، بعد أن ظهر الأحد 4 أكتوبر بانحراف فى صحته مما استدعى توقيع الكشف الطبى عليه، ووجد أن سيادته يشكو من إجهاد عام يستلزم الراحة التامة فى الفراش لبضعة أيام وصحة سيادته الآن فى تحسن مطرد والحمد لله"

وفى يوم 7 أكتوبر أعلن صلاح سالم وزير الارشاد أن الرئيس لواء أ ــح محمد نجيب مازال مريضاً فى الإسكندرية وملازما الفراش باستراحة ثكنات مصطفى كامل، وأنه يشكو من مرض بسيط، وقد نصحه الأطباء

بعدم مغادرة الفراش حتى يوم الجمعة القادم.. ويقول نجيب:

"أحس أعضاء المجلس بالذعر والارتباك من تصرفى خاصة عبد الناصر، فسافر لى إلى الإسكندرية، وكان معه عامر، وزكريا محيى الدين، وأحمد أنور قائد البوليس الحربى، وأبلغونى أن المجلس وافق على رأيى وخُفف حكم الإعدام على إبراهيم عبد الهادى إلى الأشغال الشاقة المؤبدة"

وفى الثامن من أكتوبر صدرت نشرة طبية تفيد بأن صحة الرئيس قد تحسنت تحسناً ملموساً تمكنه من مقابلة الزوار والسفراء فى مكتبه بالقاهرة، وما كادت هذه الأزمة تنتهى بين نجيب ومجلس القيادة حتى تفجرت أزمة أخرى حين قدم عبد الناصر بصفته وزيراً للداخلية كشفاً بأسماء بعض الزعماء السياسيين، الذين رأى أنهم خطر على النظام وأنه من الضرورى اعتقالهم، وكان من بين الأسماء: مصطفى النحاس الذى طلب تحديد إقامته، ويؤكد نجيب أنه رفض ذلك تماماً ووافقه معظم أعضاء المجلس، وتم بالفعل شطب اسم النحاس قبل أن يوقع على الكشف إلا أنه فوجئ بإعادة اسم النحاس بعد توقيعه.. ويبدى نجيب دهشته من تصرف عبد الناصر الذى كان قد أبدى إعجابه مراراً بمصطفى كامل لدرجة أنه قال عنه ذات مرة "إنه رجل طيب واللى يتعرض له مايشوفش خير"

ويعود نجيب للاعتكاف مرة أخرى، وهذه المرة كانت بمنزله، وذلك فى 21 أكتوبر 1953 وتصدر نشرة طبية تفيد باعتكافه فى منزله بسبب انحراف مفاجئ ألم بصحته فى صباح اليوم أعاقه عن الذهاب إلى القصر الجمهورى بعابدين، وتأجلت جميع مقابلاته وكان من بينها مقابلة سفير

العراق ووزير أستراليا المفوض..

أصبح الصدام فى اجتماعات مجلس قيادة الثورة أمراً طبيعياً، وبات من المعلوم أن يكون نجيب فى جانب والآخرون فى جانب آخر.. البعض منهم يثور فى المناقشات إلى درجة الصراخ مثل صلاح وجمال سالم، والبعض الآخر يغلب عليه الصمت يكاد لا ينطق ولا يعرف له رأى مثل زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وحسن إبراهيم.. ولم تكن إضافة اسم "النحاس" إلى كشف المعتقلين هى حالة التزوير الوحيدة، بل رفض نجيب التوقيع بعد ذلك على قرار جمهورى بسحب الجنسية من ستة مصريين من الإخوان المسلمين غير أنه علم بعد ذلك أن القرار قد صدر ونشر فى الوقائع المصرية دون أن يوقع عليه، كان هذا وغيره من اسباب خلافاته مع أعضاء مجلس القيادة..

واتسعت الفجوة بين نجيب وبين مجموعة الضباط الأحرار، عندما قرروا تعيين جمال سالم وزيراً للمواصلات، وزكريا محيى الدين وزيراً للداخلية على أن يتفرغ عبد الناصر لنيابة رئاسة الوزراء..

ويقول نجيب:

(كان تسرب أعضاء المجلس إلى الوزارة مستمراً وعندما اثير موضوع ترشيح "كمال الدين حسين" وزيراً للتربية والتعليم اعترضت بشدة على أساس أننا نسلب المختصين اختصاصاتهم، وأننا نضع الضباط الأحرار فى مواقع ليسوا هم خير من يقوم بها، ورغم كل محاولات إقناعى رفضت

توقيع أى قرار جمهورى يقضى بتعيين كمال الدين حسين وزيراً للتربية والتعليم ووجدوا حلاً وسطاً وهو أن يُعيّن وزيراً للشئون الاجتماعية)

ويعترف نجيب أن العلاقة بينه وبين جمال سالم كانت متوترة أشد التوتر، وربما ظل جمال سالم يذكر لنجيب معارضته لتعيينه وزيراً للمواصلات، وربما هذا ما دفعه ومعه زكريا محيى الدين إلى رفض أداء اليمين الدستورية أمامه.. كما يصف طبيعة الخلاف بينه وبين بقية أعضاء مجلس القيادة بقوله:

(كانت الأمور تمضى إلى غايتها، إلى صراع مبدئى أعتنق أنا فيه الديمقراطية وحق الشعب فى حكم نفسه وضرورة عودة الجيش إلى الثكنات وهم يعتنقون مبدأ استيلاء الجيش على السلطة، ورغم كل ذلك لم أحاول أن أفعل مثلهم أن أواجههم بنفس أساليبهم القذرة، فلم تكن أخلاقى لتسمح بذلك كما أنى كنت أسعى جاهداً لأن أغطى صورهم المشوهة أمام الناس، حتى لا يفقدوا ما تبقى من إيمانهم بالثورة.. لقد تصورت ببراءة أن ما يفعلوه لابد أن يكشفهم ويفضحهم ويبعزلهم داخل الجيش وأمام الشعب.. وكان خالد محيى الدين يتفق معى فى هذا التصور فى هذه المرحلة اقترب من قلبى كثيراً واتفقنا على شئ واحد هو ضرورة استقرار حياة ديمقراطية فى مصر مع عودة الجيش إلى الثكنات، ولم نتفق على إقامة تنظيم خاص – كما كان يفعل عبد الناصر – وتركنا الأمور تمضى فى طبيعتها يملؤنا التفاؤل من تأييد الجماهير الواضح للديمقراطية ومن نقمة الضباط المتزايدة على تصرفات أعضاء مجلس القيادة؛ فسحبت من رأسى

الأفكار الخاصة بتقديم استقالتى، والتى كثيراً ما راودتنى قبل رحلة النوبة التى صحبنى فيها خالد محيى الدين واعتبرنا الاستقالة هى إعطاء الفرصة كاملة لديكتاتورية عبد الناصر لكى تسود وتسيطر وتطيح بما تبقى من أمل ديمقراطى)

بينما رفض نجيب فكرة الانسحاب من موقعه معتبراً ذلك بمثابة الإجهاز على التيار الرافض لتصرفات القيادة، والذى كان يتزايد يوماً بعد يوم فى الشارع وفى الجامعة وفى التنظيمات النقابية والعمالية ومن خلال جماعة الإخوان المسلمين، القوة المنظمة الوحيدة التى بقيت على الساحة بعد حل الأحزاب، إلا أن المجلس – والذى يمثله عبد الناصر – أحس بخطورة الإخوان فى ذلك الوقت فقرر التخلص منهم وحل جماعتهم..

ويؤكد نجيب أنه اعترض على قرار حل جماعة الإخوان التى سبق عبد الناصر واستثناها عند حل الأحزاب السياسية واعتبرها جماعة لا حزباً، بل وذهب مع حسن الهضيبى يومها إلى سليمان حافظ ليقدما مذكرة له تعفيهم من تطبيق قانون الأحزاب، قائلاً له لنحافظ على كلمتنا، على مبدأنا، لكن عبد الناصر قال إنهم يتآمرون علينا

وفى 15يناير 1954صدر قرار حل جماعة الإخوان بأغلبية الأصوات، وفى نفس اليوم اعتقل 450 عضواً من الإخوان بتهم تبدأ بالاتصال بالإنجليز، ومحاولة تشكيل تنظيمات موالية لهم فى الجيش والبوليس، كذلك كونهم وراء أحداث الجامعة يوم 12يناير 1954

ورغم أن نجيب يؤكد أنه اعترض على قرار حل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال زعمائهم، إلا أنه يقول فى رواية أخرى:

"لم ينفرد الشيوعيون بالتطرف فى محاولة هدم الثورة المصرية، بل كان الإخوان المسلمون كذلك حتى عندما انضموا لهيئة التحرير لم يكن فى نيتهم أن يتعاونوا معها ولكن ليسعوا الى تفويضها، لهذا حلت جماعة الإخوان المسلمين وأغلقت أماكن اجتماعاتها، وألقى القبض على كثير من قادتها"..

الاستقالة الأولى

فى الثالث والعشرين من فبراير 1954رفع محمد نجيب استقالته إلى مجلس قيادة الثورة وجاء فيها: "إلى أعضاء مجلس القيادة.. بعد التحية: يؤسفنى أن أخبركم بأنه لظروف أرجو أن أعفى من ذكرها هنا، لن يتسنى لى أن أقوم بواجباتى على الوجه الأكمل الذى أراه يكفل المصلحة الوطنية، ولهذا أرجو منكم أن تقبلوا استقالتى من كل المناصب التى أشغلها حالياً مع شكرى وتقديرى لتعاون كل فرد منكم معى أثناء قيامى بوظيفتى، وأرجو من الله العلى العظيم أن يمدكم بعونه فى القيام بخدمة الوطن بروح التعاون والاتحاد"

ويذكر نجيب أن اختلافه مع زملائه الشبان لم يكن خلاف مبادئ بل كان اختلافاً حول خطط التنفيذ، وأسلوب الحكم

"إن معظم الخلافات كانت تدور حول ما أسماه عبد الناصر فلسفة

الثورة؛ فعبد الناصر باندفاع رجل فى السادسة والثلاثين كان يظن أنه يمكن تجاهل الرأى العام المصرى حتى نبلغ أهدافنا، بينما كنت أعتقد بحذر من هو فى الثالثة والخمسين أننا بحاجة إلى كل المساندة الشعبية.. وبينما كان عبد الناصر يؤمن بأننا يجب أن نحقق أهدافنا كلها وأن نلقى بالحذر جانباً، كنت أرى أن نضحى ببعض أهدافنا أو نؤجلها فى سبيل تحقيق البعض الآخر"

ويذكر فى رواية أخرى: أنه قبل كتابة الاستقالة واجه أعضاء المجلس بكل أخطائهم حيث يقول: "واجهتهم باستغلال نفوذهم وبالأموال العامة التى سحبوها بلا مبرر وبعثروها بلا حساب وطلبوا المزيد منها"

وفى هذا الصدد طلب عبد الناصر منه ذات يوم أن يخصص لكل عضو فى مجلس القيادة مبلغ عشرة آلاف جنيها لتأمين مستقبله ويخصص لنجيب مبلغ 14ألف جنيها، وهذا ما رفضه نجيب بشدة بينما أخبره عبد الناصر أن هذا العرض كان مجرد اختبار وأنه كان واثق من النتيجة

ويضيف نجيب: "وواجهتهم بكل فضائحهم وعيوبهم، حتى أن جمال سالم سألنى:

– لماذا أنت تغضب علينا إلى هذا الحد؟

فقلت له: "سأذكر لك أنت وأسرتك واقعة واحدة تجعلنى غاضباً واقعة شقيقك الذى طبع اسمه على بطاقة وكتب تحتها "شقيق جمال سالم وصلاح سالم" ليسهل بها أموره ويكسب من ورائها الكثير".

يقول نجيب: "وبعد أن كتبت الاستقالة شعرت بالراحة والهدوء وعدت لبيتى لأنام مستريح الضمير، فالاستقالة ستكون نهاية خلافاتى الجذرية مع الرتب الصغيرة من زملائى ضباط القيادة إنها كانت أحد خيارين لا ثالث لهما، إما أن أمارس سلطاتى كاملة أو أن أستقيل لصالح عبد الناصر، ورأيت أنه من الأفضل أن أستقيل، فقد كنت مسؤولاً وغير مسئول فى نفس الوقت، وأنا لم أرفض أن أتحمل المسؤلية، ولكن بشرط أن أكون موافقاً تماماً على كل ما يصدر من قرارات لكننى لا أتحمل مسؤلية أى قرار لم أستشر فيه ولم أوافق عليه، ولم تكن الاستقالة من أجلى فقط ولكنها من أجل شعب مصر الذى أستمد منه سلطتي ومركزى، لقد أصبح الوضع يرتبط بتاريخ مصر ورفضت أن أشين سمعة رئيس أول جمهورية لمصر بأن يكون ديكتاتورياً إرهابياً"

فى اليوم التالى لاستقالة نجيب توجه إلى منزله جمال سالم وحسين الشافعى، وطلبا منه سحب الاستقالة، ولكن نجيب أصر على موقفه فاصطحباه معهما لاجتماع مجلس القيادة لمناقشة الموضوع، وبعد مناقشات طويلة تم الاتفاق على البت فى موضوع الاستقالة بعد عودة نجيب من رحلته للسودان لحضور حفل افتتاح البرلمان المؤقت هناك على أن يبقى نبأ الاستقالة سراً، ولكن يبدو أن المجلس غير رأيه بعد ذلك، وقرر قبول الاستقالة، وهذا ما أكده نجيب:

(فى ذلك اليوم لم يحضر اجتماع مجلس قيادة الثورة سوى أربعة من الوزراء الستة العسكريين، وتخلف كل من عبد الناصر وصلاح سالم،

واستأذن جمال سالم والبغدادى بعد دقائق بحجة أنهما متعبان، وتبعهما بعد ذلك كمال الدين حسين وزكريا محيى الدين.. وأثناء خروجى من قاعة الاجتماعات عرفت أن بقية الأعضاء اجتمعوا فى المقر الجديد لمجلس القيادة)

الفصل السابع

بيان مجلس قيادة الثورة عن استقالتى

- عطلوا تليفونى وحاصروا منزلى ووضعونى تحت التحفظ
- نحر السودانيون الذبائح ووصلنى منهم 20 ألف برقية تهنئة
- تنازل عبد الناصر عن رئاسة الحكومة تحت الضغوط
- اضطررت لسحب الاستقالة لتهدئة الأوضاع

عقب أن تقدم محمد نجيب باستقالته علق على الأحداث الجارية بقوله:

"نحن لم نجلس فى مواقعنا بانتخابات شرعية، ولا يمكن أن تتبلور إرادة شعب مصر فى عدد محدود من الأفراد.. تبينت أنهم لا يعملون بوحى من ضمائرهم المجردة، وإنما يتحرك معظمهم بأساليب ومناورات تستهدف المصلحة الذاتية"

لم يمض أكثر من يوم واحد على اجتماع مجلس قيادة الثورة لبحث موضوع استقالة نجيب وانسحاب معظم الأعضاء، حتى فوجئ فى صباح اليوم التالى بعد استيقاظه من نومه بأن التليفون معطل، وعندما حاول الاتصال من تليفون آخر واجه نفس النتيجة، وكانت محاولته الثالثة عن طريق التليفون المتصل مباشرة بمجلس قيادة الثورة، ولكن لا يجيب.. يقول نجيب:

"أيقنت فى هذه اللحظة أننى وضعت تحت التحفظ، وأرسلت خادمى ليرى ما إن كان الحرس الجمهورى فى مكانه أمام منزلى أم لا؟ فجاءنى مذعورا، وقال: إن الحرس استبدل بخليط من المشاة والبوليس الحربى، وأن الجنود أمروه وهو يشهرون بنادقهم أن يعود للمنزل ويبقى فيه"

بعد ذلك أرسل نجيب خادماً أخر لشراء بعض الكيروسين لأن المواقد خالية، ويحتاج إلى إعداد طعام الإفطار لأولاده، إلا أنه لم يسمح للخادم بالخروج، ولم يسمح للطاهى الذى يبيت فى منزله بالدخول.. وإزاء هذا

أرسل نجيب إلى قائد البوليس الحربى مذكرة يطلب فيها أن يسأل مجلس قيادة الثورة عما إذا كان مسموحاً للخدم بالدخول والخروج أم لا؟ وما إذا كان من الممكن أن يذهب الأولاد إلى المدرسة، وجاء الرد بعد أقل من ساعة بالرفض، لكن سُمح لخادم واحد بالخروج والدخول من وقت لآخر لشراء احتياجات المنزل..

ويؤكد نجيب أنه استطاع أن يحصل على الجرائد مُهربة بعد أن منعوا وصولها اليه، وأنه اطلع فيها على البيان الذى أصدره مجلس القيادة، ويقول فيه أن المجلس قبل استقالة اللواء أ– ح محمد نجيب، وعين البكباشى جمال عبد الناصر رئيساً للوزراء..

أكاذيب

ويتعرض نجيب لما جاء فى البيان فيقول:

"لقد طفح البيان بالكثير من الأكاذيب منها أنى لم أعين رئيساً لمجلس الثورة إلا بعد تنازل جمال عبد الناصر عن الرئاسة، وهذا أمر مثير للدهشة، لأن كل المواقف والقرارات التى اتخذتها الثورة كانت باسمى ومسؤليتى، لست أبالغ إذا قلت بأن نجاح الثورة قد ارتبط بسمعتى بين ضباط الجيش وخارج الجيش أيضاً"

ويضيف:

(إن هذا البيان كان يستهدف الإساءة إليه شخصياً ومحاولة تقليل أهمية دوره فى نجاح الثورة.. وقد ذكر البيان أن نجيب لم يخطر باختياره

لقيادة الثورة إلا قبل قيام الثورة بشهرين فقط ويؤكد نجيب أن هذا الادعاء مناف للحقيقة تماما حيث أنه تولى قيادة تنظيم الضباط الأحرار فعلاً بعد حريق القاهرة فى 26يناير 1952 كما هو الذى حدد موعد قيام الثورة ولم يوفق على تأجيله فى 5 أغسطس حسب ما كان يرى ناصر وعامر)

ولكن نجيب يعود ويعترف أن كتيراً من القرارات قد صدرت رغم اعتراضه عليها بحكم اللائحة التى اقترحها بالانصياع للأغلبية، ولكنه أيضاً استطاع أن يقهر فى نفسه نزعة الديكتاتورية.

ورغم إذاعة البيان فى الإذاعة ونشره فى الصحافة فإن الجماهير خرجت تحتج على هذا البيان، ويذكر نجيب أن آلاف البرقيات انهالت على المجلس ودور الصحف ترفض الاستقالة واندلعت المظاهرات التلقائية الصاخبة فى القاهرة والأقاليم لمدة ثلاثة أيام،ويصف نجيب ذلك بقوله:

"رغم ما طفح به البيان من أكاذيب الا أن الشعب المصرى بذكائه الفطرى لم يستجب له، وخرجت جموعه تهدر فى شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن مصر تهتف بالحرية والديمقراطية وتطالب بعودتى إلى رئاسة الجمهورية، وتؤيدنى على خصومي"

بينما يرى البعض أن الجماهير خرجت محتجة على أن يحدث شرخ فى صفوف الرجال الذين صنعوا الثورة وأنبتوا الحلم فرفضوا أن تهتز الثورة فى صورة نجيب باعتباره رمزاً، ولعل هذا المنطق أيضاً هو الذى جعل نجيب يقدم على الاستقالة عندما تعرض الملك فاروق لإهانة فى حادث 4فبراير،

إنه ببساطة رفض إهانة ما يرمز إليه فاروق وليس فاروق نفسه، ولكن نجيب يؤكد أن صبره على احتمال المتاعب واستمراره فى الحكم لم يذهب عبثاً بل أثمر لدى الشعب الأمل والإصرار على تحقيق مطالبه.

اعتقال نـجيب

لم تمض فترة على استقالة نجيب حتى تأكد فى نفسه أن هناك خطة ترمى إلى اعتقاله، وقد حدث ذلك فى منتصف الليل وهو فى داره، وكانت قوة الحرس الجمهورى المكلفة بحراسة منزله لا تزيد عن المائة جندى، وكان محمد رياض قائد الحرس قد تم تسفيره الى أمريكا بدعوى أنه مريض.. ذكر نجيب أنه علم أن عامر كان يطلب من رياض قائد حرس نجيب المخلص أن يذهب لأمريكا للعلاج ورفض رياض، وكذلك نجيب بعد أن استشعر رغبة عامر فى إبعاد قائد حرسه، ولكنه طلب منه بنفسه بعد ذلك السفر إلى أمريكا بعد أن تأكد سعيهم إلى اغتياله، وكان يتولى قيادة الحرس فى ذلك الوقت القائمقام عبد المحسن أبو النور، وفى ليلة الاعتقال يقول نجيب:

(كان الملازم حسن صبرى من الحرس الجمهورى، وهو ضابط مخلص وكفء وشجاع يبيت تلك الليلة مع قوة الحراسة حول منزلى، وحضر عبد المحسن أبو النور إلى منزلى ليلاً فى حوالى الواحدة، وأوهم حسن صبرى بوجود اضطرابات فى وسط القاهرة وأن قصر عابدين يتعرض للهجوم وأمر بأن يتحرك بسرعة الى معسكر الحلمية وتجهيز قوة لإنقاذ الموقف على أن يتولى بنفسه قيادتها، وبعد انصراف حسن صبرى تنفيذاً للأوامر أمر عبد المحسن أبو النور جنود الحراسة حولى منزلى بالتجمع

وسحب منهم أسلحتهم، ثم أرسل ضابطاً كان معه واستدعى قوة من الجيش كانت جاهزة على بعد كيلو مترين من منزلى فاعتقلت جنود الحرس العزل بسهولة)..

الثورة فى الجيش

وتمضى الأحداث بعد ذلك بصورة غير طبيعية، إذ تم عدول نجيب عن الاستقالة وعودته لرئاسة الجمهورية، وقد كانت لعملية تحديد إقامته بهذا "الغدر" و"الخيانة" من قائد الحرس الجمهورى رد فعل عنيف بين ضباط وجنود الحرس الجمهورى وهتفوا جميعاً بسقوط عبد المحسن أبو النور، ووصفوه بالخائن خنفس تشبيهاً بالضابط الذى خان عرابى أثناء قتاله الإنجليز فى التل الكبير، ويذيع مجلس القيادة بياناً آخر يرد فيه على الاستفسارات والبرقيات التى وردت من جميع أنحاء القطر وكثير من الدول العربية، جاء فيه:

"يتساءل الجميع لماذا صبر مجلس قيادة الثورة على خلافاته مع اللواء أ–ح نجيب كل هذه الفترة ولم يحسم الوضع منذ البداية؟! ولماذا خلق محمد نجيب رمزاً آمن الشعب به رغم عيوبه التى كان يصححها المجلس؟! وكيف يستبعد رجلاً عزل فاروق وألغى الرتب وحدد الملكية وأقام مشاريع حيوية؟! وكيف يسد مجلس القيادة الفراغ الذى سوف يتركه نجيب؟! وللإجابة على كل هذه الأسئلة نوضح أن سبب كل هذه الأزمات هو رغبة نجيب فى الانفراد بالسلطة، وبسبب نزوعه نحو الانفراد بالسلطة، حدثت الكثير من المآسى يوماً بعد يوم، وهذا أمر يعلمه الجميع خاصة من تحدث

معهم من أعضاء المجلس الذين حملوه من كرسيه فى رئاسة المشاة على أعناقهم وأرواحهم لينصبوه قائداً عاماً للقوات المسلحة، فرئيساً للثورة والوزراء والجمهورية"

ولكن نجيب يؤكد أن ما جاء فى هذا البيان أمر يثير السخرية ويعتبر دليل إهانة لهم وليس إدانة له، ودليله على ذلك أن الجماهير لم تنخدع واستمرت المظاهرات فى الشوارع وفى الجيش الذى انقسم على نفسه..

فى ذلك الوقت كان خالد محيى الدين قد اجتمع مع بعض الضباط من سلاح الفرسان، وكذلك الجنود الذين يرفضون قبول استقالة نجيب بينما اجتمع الفريق الآخر الموالى للمجلس فى مبنى القيادة وحاول بعضهم محاصرة سلاح الفرسان بمدافع الميدان.. ويقول نجيب:

"عندما وصلت الأمور إلى هذه الدرجة قرر عبد الناصر الاستسلام لإيقاف الصدام الوشيك بين الجيش بعضه البعض"

وبدأت كل الأحداث تشير إلى عودة نجيب مرة أخرة لموقعه كرئيس للجمهورية، ويذكر نجيب أنه فى فجر 27فبراير استيقظ من نومه على صوت نقر على شباك غرفة نومه فطلب من الطارق أن يحضر من الباب الأمامى، وكانوا ثمانية من ضباط الفرسان على رأسهم الصاغ خالد محيى الدين الذى انتحى به جانباً وقال له: "إن المجلس قرر تعيينى – أى خالد – رئيساً للوزراء كما طلب منى ان أبلغك برغبته فى عودتك لمنصبك كرئيس للجمهورية"، وأخبره أنه فى حالة قبول العودة فإن أعضاء المجلس

الآخرين سوف يكون صوتهم معهم.. ووعده نجيب أنه سوف يدرس الموضوع بشرط أن يتعاون معه كل الزملاء كما كانوا من قبل، ولكن ما كاد خالد يغادر منزل نجيب حتى فوجئ باليوزباشى كمال رفعت ومعه اليوزباشى داوود عويس يطلبان منه سرعة ارتداء ملابسه للخروج معهما.. ويسأل نجيب: لماذا؟ ويجيب كمال رفعت أن اتفاق مجلس قيادة الثورة مع خالد قد ألغى واصطحباه تحت تهديد السلاح.. يقول نجيب:

"أثناء خروجى تعمدت أن أقف أمام الحرس قليلاً حتى يعرف أفراده أننى وضعت تحت التحفظ، لكنهما دفعانى إلى العربة التى أسرعت بى إلى مبنى قيادة المدفعية بألماظة ووضعونى فى حجرة رطبة لا تدخلها الشمس وكان اليوم شديد البرودة"

عند الظهر تقريباً فوجئ نجيب باليوزباشى حسن التهامى، ومعه خمسة من الضباط يقولون له: "لقد اكتشفنا أن خالد محيى الدين ورفاقه الشيوعيون يدبرون انقلاباً شيوعياً أنت مشترك فيه"

ويذكر نجيب أنه ضحك كثيراً لسماع ذلك وقال للضابط :

– أقترح عليك أن توجه لى أيضاً تهمة الخيانة العظمى، وأن تطلق علىّ الرصاص

ولكن لأسباب لم يعرفها نجيب عادوا به إلى منزله، ولكن من طريق صحراوى بعيد عن العمران أو المعسكرات.. ويضيف:

"فى البداية اعتقدت أنهم سوف يقتلوننى، لكننى عرفت أنهم يحاولون

الابتعاد عن دخول معركة مع المؤيدين لى وأخبرونى أننى سأكون حراً بعد قليل وفعلاً عدت للمنزل، ليحضر لى شمس بدران، ويبلغنى أن مجلس القيادة قرر رفض استقالتى وقرر عودتى رئيساً للجمهورية، ولم أسعد بذلك، ولم تزل المرارة التى ملأت قلبى بعد الاعتداء المتكرر علىّ فى الساعات الماضية من ضباط صغار فى عمر أولادى"

تقررت عودة نجيب الى موقعه السابق كرئيس للجمهورية، وأذاع مجلس قيادة الثورة البيان التالى: "حفاظاً على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء أ–ح محمد نجيب رئيساً للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك"

ثم ورد تفسير هذا البيان المختصر فى بيان لاحق جاء فيه:

"لقد أظهر الشعب مشاعره فى أنه مهما كانت الظروف والملابسات التى أحاطت بالتطورات الأخيرة فإن الغفران يجب أن يملأ كل قلب وأن ننسى كل شئ ألا أن للبلاد أهدافا وطنية غالية وحياة ديمقراطية سليمة ينبغى الوصول إليها بأسرع طريق، ومجلس الثورة الذى قام بها فى 23يوليو باسم الشعب ليقف اليوم أمام حمى الوطن المقدس فى خشوع فى هذه اللحظات التاريخية ليعلن أن القافلة ماضية فى طريقها صفاً واحداً يتقدمه اللواء أ–ح محمد نجيب رئيساً للجمهورية البرلمانية المصرية، وأن مجلس قيادة الثورة يرأسه البكباشى أ–ح جمال عبد الناصر رئيس الوزراء ليتقدم للشعب المصرى وللشعب السودانى الحبيب وللشعوب العربية والشرقية الصديقة برجاء حار هو أن تساعد بكل ما تملك من إيمان وقوة على أن

يسود الهدوء ويسدل ستار النسيان على هذه الأزمة التى اجتاحت الوطن واجتازها وتغلبت فيها روح إيثار المصلحة العليا للبلاد وتقديمها على كل ما عداها مهما بذل فى هذا السبيل من تضحيات والله ولى التوفيق"

وبعد صدور البيان الموجز والبيان التفصيلى، قام نجيب بتسليم رسالة إلى مجلس قيادة الثورة جاء فيها "حرصاً منى على حفظ كيان الأمة فى الظروف الحاضرة وبناء على دعوة مجلس قيادة الثورة قبلت رئاسة الجمهورية البرلمانية المصرية"

ويعترف نجيب أنه كتب هذه الرسالة بالاتفاق مع المجلس كما أرفق بها بياناً آخر قال فيه:

"وإننى أهيب بكل وطنى مخلص ألا يزج باسمى فى أى مناسبة وألا يتخذ أحدٌ من استقالتى مادة تباع وتشترى فى سبيل المصالح الشخصية وأطماع أعدائنا"

وفى صباح اليوم التالى خرجت عناوين الصحف تحمل نبأ عودة نجيب إلى رئاسة الجمهورية، وكما فرح الشعب المصرى بعودة نجيب أو بمعنى أدق بعودة الوفاق بين صفوف مجلس القيادة فرح الشعب السودانى الذى عرف نجيب وعائلته من تاريخ قديم، نحر السودانيون الذبائح وبلغت عدد برقيات التهنئة القادمة من الخرطوم أكثر من 20 ألفاً، ويذكر نجيب فى هذا الصدد أن السودان كان معه من اللحظة الأولى فى هذه الأزمة:

"فقد طار وفد رسمى سودانى برئاسة محمد نور الدين، للاستفسار عن

حقيقة الموقف ويحمل تعليمات من حكومته بأن يطلب من مجلس القيادة اما أن أحضر معهم إلى الخرطوم أو أن يعد المجلس بإطلاق سراحى، وأن يقبل أن أعتزل فى السودان"

وفى صباح 28 فبراير خطب نجيب فى حشود من الجماهير الغفيرة التى احتشدت حول قصر عابدين، ووصف ما حدث بأنه سحابة صيف سرعان ما انقشعت وطالب من الجماهير أن يحافظوا على الوحدة وأن يمدوا يد التعاون إلى إخوانهم أعضاء مجلس قيادة الثورة

ويقول نجيب:

"فى ذلك اليوم خرجت مظاهرة ضخمة من جامعة القاهرة قاصدة ميدان الجمهورية، وكان المتظاهرون يهتفون بحياتى وحياة الديمقراطية، وردد بعضهم هتافات ضد مجلس قيادة الثورة، فوقعت اشتباكات بينهم وبين رجال الأمن والبوليس الحربى بقيادة البكباشى أحمد أنور الذى كان شديد القسوة والعنف فى التعامل مع المتظاهرين، وأطلق رجاله النيران فأصابت البعض وقبض على البعض الآخر، وكان من بينهم عدد من الإخوان الذين ازداد نشاطهم بعد حل جماعتهم"

بينما يذكر فى رواية أخرى: لقد حاولت أن أقلل من خطورة الأزمة، وأن أعيد الوحدة والتضامن، وعلى الرغم من أننى اتخذت التسامح شعاراً فى ذلك اليوم إلا أن الوفديين والشيوعيين والإخوان أرادوا أن يفسدوا جو الاحتفال.. لقد حاول هؤلاء أن يستغلوا خلافى مع مجلس الثورة وأثاروا

هؤلاء الشعب الذى قتل فيه ثمانية من الطلبة فى الجامعة وجرح واحد وعشرون، وبعد ذلك بقليل قتل أحد رجال البوليس، وكنت أرى من موقعى فى شرفة قصر عابدين الإخوان المسلمين وهم يلوحون بمناديلهم المخضبة بالدماء فى أوجه الناس، وقد قاطع أحد قادتهم ويدعى عبد القادر عودة كلمتى أكثر من مرة حتى أننى دعوته ليقف بجانبى فى شرفة القصر قبل أن يأمر أتباعه بالانصراف"

وانتهت الخلافات بين عبد الناصر ممثلاً عن مجلس قيادة الثورة ونجيب – أو هذا كما بيدو – وعقدت جلسة صلح فى منزل عبد الحكيم عامر سافر بعدها نجيب بصحبة صلاح سالم والشيخ احمد حسن الباقورى لحضور حفل افتتاح البرلمان المؤقت بالسودان، لكن نجيب يعود فيقول:

"استغل عبد الناصر فترة وجودى فى السودان وقام باعتقال عدد كبير كان منهم عبد القادر عودة وأحمد حسين بتهمة استغلال الخلاف بينى وبينه وفى إشغال فتيل الثورة المضادة، ولكننى بمجرد عودتى أمرت بإطلاق سراح المعتقلين فوراً، وتحقق معهم النيابة وتحدد مواقفهم..

جرى بعد ذلك اجتماع فى منزل عبد الناصر فى الخامس من مارس واتخذ فيه مجلس قيادة الثورة عدة قرارات أهمها عقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع المباشر على أن تجتمع خلال شهر يوليو **1954** وتكون لها مهمتان أساسيتان، هما مناقشة مشروع الدستور وإقراره إلى جانب القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقاً لأحكام الدستور الذى تقره الجمعية التأسيسية،كما شملت قرارات

هذه الاجتماع إلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات بشهر على الأقل، كذلك إلغاء الرقابة على الصحف بداية من اليوم التالى 6 مارس"

ويعلق نجيب على هذه القرارات بقوله:

"ورغم أننى أحسست أن كل شئ انتهى بينى وبين عبد الناصر ورفاقه فى مجلس الثورة إلا أننى وجدتها فرصة لعودة الحياة الديمقراطية والتخلص من الحكم الدستورى، لقد أردت أن أطرق على الحديد وهو ساخن، وبالفعل كانت القرارات التى اتخذت بمثابة خطوات على الطريق الصحيح للديمقراطية، وكان علي أن أسرع الخطا فى هذا الطريق فأمرت بإخراج بعض من حكمت عليهم محكمة الثورة مثل: فؤاد سراج الدين، وإبراهيم عبد الهادى، وأصدرت قرارات بالإفراج تباعاً عن ضباط المدفعية"

ولعل من أهم القرارات التى صدرت عن هذا الاجتماع هو تنازل عبد الناصر عن رئاسة الحكومة، ليصبح نجيب رئيساً للحكومة إلى جانب رئاسته للجمهورية، وقبل أن ينفض الاجتماع طلب عبد الحكيم عامر احتفالاً بما حدث أن يدعو الجميع إلى الطعام فى نادى الضباط، وقد تم توجيه الدعوة لأكثر من 1350ضابطا.. ويقول نجيب:

"عادت البهجة إلى الشارع، وعادت الصحافة تزغرد بالحرية، وعاد بعض الكتاب إلى أقلامهم التى تركوها فى ظل الرقابة حتى أننى سعدت عندما قرأت مقالاً للدكتور وحيد رأفت فى جريدة المصرى يقول فيه: "اليوم أعود إلى القلم لأنفض عنه التراب، وإلى الفكر لأجلو عنه الصدأ

فالرقابة على الصحف لا تحطم الأقلام فحسب بل تقضى على ملكة التفكير".

ولكن مناخ الوفاق لم يستمر طويلاً، وحدثت بعض الأمور التى تنذر بخلاف جديد حيث أضربت بعض السيدات واعتصمن فى نقابة الصحفيين مطالبات بحق واضح للمرأة فى الدستور الجديد، بينما هاجمت صحيفة الأخبار فكرة الانتخابات، وحذرت من عودة الأحزاب واحتج مجلس نقابة الصحفيين على عودة الرقابة على جريدة "القاهرة" بقرار من صلاح سالم، كما طلب مجلس نقابة المحامين بالتحقيق فيما يتعرض له بعض المحامين مثل عبد القادر عودة، وعمر التلمسانى.. ويقول نجيب:

"لقد شممت رائحة غير نظيفة عندما سمعت بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة يطالبون باتخاذ إجراءات صارمة للضرب على أيدى هؤلاء المخربين، وقد لمحت لهم عن مسؤليتهم عن هذه الانفجارات ثم صرحت بأنه لا يوجد صاحب مصلحة فى التخريب إلا هؤلاء الراغبون فى تعطيل مسار الشعب إلى الديمقراطية"

ويستمر نجيب فيقول:

"عندما أحس البعض بالبطحة التى فوق رؤوسهم طالبوا بتخلى المجلس عن السلطة وانسحابهم من الميدان وتكهرب الجو، وعلى الرغم من رغبتى فى أن يمر هذا الموقف بسلام حتى موعد الانتخابات والتى بدأ العمل فى جداولها فى 15 مارس إلا أنهم أصروا أن يضعوا الأمور على

طرفى النقيض، وتمت عملية تصويت، وفاز الرأى المطالب بتخلى المجلس عن السلطة بأغلبية كبيرة لتزداد مساحة الخلاف..

الفصل الثامن

ناصر والإخوان والإقامة الجبرية

- فكرت فى القبض على الضباط الأحرار
- بعد حادث المنشية بالإسكندرية كان آخر لقاء بين ناصر ونجيب
- فى بيت ريفى بضاحية المرج بالقاهرة تحددت إقامة نجيب من 1954حتى أكتوبر 1983

فى الخامس والعشرين من مارس أصدر مجلس قيادة الثورة بياناً جاء فيه تنازل المجلس عن جميع سلطاته للجمعية التأسيسية فى الرابع والعشرين من يوليو، ويسمح باسئناف عمل الأحزاب السياسية المنحلة بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، ونفى ما تردد عن قيام مجلس الثورة بتكوين حزباً سياسياً،

ويشمل البيان أيضاً أن الجمعية التأسيسية سوف تتكون من 300 عضوا يتم انتخابهم انتخاباً مباشراً على أن تتولى الجمعية انتخاب رئيس للجمهورية فى أول اجتماع لها فى الثالث والعشرين من يوليو1954.. يقول نجيب:

"فى اجتماع مجلس قيادة الثورة فى 25 مارس أدركت من اللحظة الأولى التى رأيت فيها وجوههم أن هناك قنبلة سوف تنفجر فلا سلامات ولا مجاملات ولا ابتسامات، وإنما سيطر على الموقف جو من الحدة والتجهم، وصمت قاتل قطعه صوت عبد اللطيف البغدادى قائلاً: بصراحة أنا أقترح إلغاء كل قرارات 25 مارس فوراً"

ويبدى نجيب إعجابه بصراحة البغدادى بقوله:

"كان عنده حق فى هذه الصراحة، فقد فشلت كل محاولات الأساليب الملتوية وسقطت كل الأقنعة، ولم يعد أمامهم سوى الكلام بصراحة أو الموت بصراحة"

كان البغدادى كما يقول نجيب:

"عرفت بعد ذلك أنه اتصل بزملائه من ضباط الطيران ووجدهم غاضبين على قرارات 25مارس وأيدهم فى غضبهم وطلب منهم الاستعداد للثورة اذا ما نُفذت هذه القرارات، ولكن خالد محيى الدين اعترض بشدة على ما قاله البغدادى، وأعلن تمسكه بقرارات 25 مارس وضرورة الإسراع بتطبيقها بصورة ديمقراطية جديدة تحرم رؤساء الأحزاب ومن طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى وكل من صوت ضد قوانين الحريات والذين رفضوا رفع ضريبة الأطيان من حق الترشيح للجمعية التأسيسية، بينما قال عبد الناصر إن مجلس قيادة الثورة سينتهى عمله فى يوم 23يوليو القادم وتعود الأحزاب لوضعها القديم"

ويقول نجيب:

"رفضت التدخل فى الحوار غير أننى أبديت موافقتى على الآراء التى طالبت بالإفراج عن كل المعتقلين خاصة الهضيبى والنحاس"

ويعترف نجيب:

"لم أدر ساعتها أننى سأقع فى كمين أو فخ نصبوه ببراعة، ولكننى كنت مندهشاً من تحولهم من معاداة الأحزاب إلى الترحيب بعودتها، ومن إصرارهم على اعتقال الزعماء السياسيين إلى فكرة الإفراج عنهم، ورغم شعورى ببعض الريبة لكن ماذا كنت أفعل وهم يسعون إلى ما طالبت به كثيراً؟!"

ويلقى نجيب بالضوء على القرارات التى جاءت فى بيان هذا الاجتماع قائلاً:

"كانت هذه القرارات أشد انفجاراً من القنابل التى انفجرت فى الأيام السابقة، وكانت هذه القرارات تعنى الديمقراطية فى ظاهرها وتخفى فى باطنها الفتنة والتوتر، فقد أثارت الناس الذين لم ترق لهم فكرة عودة الأحزاب بتاريخها الأسود وفسادها القديم، واعتقدوا أن فى ذلك نهاية الثورة التى عقدوا عليها كل الآمال فى التطهير والخلاص، كما أثارت هذه القرارات ضباط الجيش الذين شعروا بأن نصيبهم فى النفوذ والسلطة والمميزات يسير الى زوال"

ووقع نجيب بين طرفى الرحى فإن هو رفض هذا القرارات سوف يتهم بالدكتاتورية، كما لقبته الصحف الأوروبية وإن قبلها فهذا يعنى اتهامه بالقضاء على الثورة، يقول نجيب:

"بالفعل كنت حائراً فإعلان القرارات بهذه الصورة يعتبر نصراً لى وللديمقراطية، ولكنه فى نفس الوقت يستهدف إثارة الشك فى نفوس الناس من ناحية عودة الأحزاب بصورتها التقليدية وانتهاء الثورة."

ولكنه يذكر فى موضع آخر:

"إننى ما رأيت أبدا أن يحل مجلس الثورة أو أن تعاد الأحزاب السياسية، وما كنت أرى أن الثورة بلغت نهايتها، وكان كل ما أود فعله هو أن أحصل للحركة على السند الشعبى بإضعاف العنصر العسكرى فى

الحكومة تدريجياً وبالرجوع إلى الشعب لتهيئته لانتخابات حرة فى المستقبل"

وعلى كل فقد صدر البيان مصدقاً عليه من نجيب.

الملك سعود يشهد آخر الأزمات

يقول محمد نجيب:

"فى هذا الوقت جاء الملك سعود فى زيارة لمصر، وبصفتى رئيساً للجمهورية كان علىّ مرافقته فى كل تحركاته، وقد حال هذا دون أن أجد الوقت الكافى لمواجهة الموقف بعد هذه القرارات الحاسمة وما قد ينتج عنها من ردود أفعال، فى الوقت الذى كان عبد الناصر و(شلته) يدبرون للخطوة التالية فى مؤامرتهم، حيث تم اتهامى بالتدبير لثورة مضادة بالاتفاق مع حزب الوفد، بل ونشرت الصحف أن هناك اتصالات سرية بينى وبين زعماء الوفد".

وينفى نجيب هذا الاتهام، وأن كل ما حدث أنه أجرى اتصالاً هاتفياً بالنحاس فى محل إقامته ليسأله عن رأيه فى قرارات 25 مارس وهل هو راض عنها، وقد أجابه النحاس قائلاً:

"ما هو الذى أرضى عنه؟.. لقد أفرجتم عن كل الناس وضاعفتم الحراسة علىّ"

ووعده بأن ذلك سوف ينتهى قريباً.. ويؤكد نجيب:

"هذا الاتهام كان جزءاً من خطة مرسومة بدقة لإضعاف موقفى أمام

الشعب، وتمثل الجزء الكبر منها فى محاولة استمالة عبد الناصر للإخوان، فأفرج عن الهضيبى وذهب لزيارته فى منزله فى منتصف الليل، وفى الصباح نشرت الصحف نبأ الإفراج عن جميع المعتقلين من الإخوان، ولم يتم الافراج عن النحاس ولا رشاد مهنا ولا أحمد حسين"

ويستمر نجيب فيقول:

"ووقع الإخوان في الفخ الذى رسمه لهم جمال عبد الناصر؛ فقد كان الإخوان هم القوة المرجحة لفوز القوتين المتنازعتين: قوتى، وقوة عبد الناصر، وكسبهم عبد الناصر؛ اشتراهم ليبيعنى، ثم باعهم بعد ذلك ليشترى السلطة"

ويتعرض نجيب لموقف الإخوان فيقول:

"إن خطأ الإخوان كان استراتيجياً، لأنهم تصوروا أن القضاء على الأحزاب كان لصالحهم بحيث يصبحون هم الحزب الوحيد والقوة الوحيدة، ولم يدركوا حكاية العصا الوحيدة التى يسهل كسرها ومجموعة العصى الكثيرة التى لا يمكن كسرها"

نـجيب والإخوان

فى 27 مارس تحدث أحد قادة الإخوان فيما يختص بعودة الأحزاب السياسية:

"أملنا ألا يعود الفساد مرة أخرى لأننا لن نسكت على هذا الفساد

بل ونؤيد الشعب فى مطالبه، ولن نطلب تأليف أحزاب سياسية لهدف بسيط هو أننا ندعو المصريين جميعاً لأن يسيروا وراءنا ويقتفوا أثرنا فى قضية الإسلام"

يقول نجيب:

"عكس موقف الإخوان أنهم لم يتعلموا من درس حلهم ووضع قادتهم فى السجن وقرروا أنهم ضد الحياة النيابية ومع حكم العسكر، وقد سبق أن حاولوا إقناعى بذلك فى ديسمبر 1953 بعد أن اتصل بى حسن العشماوى ومنير الدلة وطلبا أن يقابلانى سراً فرفضت، وتمت الاتصالات عن طريق كبير حرسى الضابط رياض، والذى كان محل ثقتى، وقد طالبوا خلال ذلك بالإبقاء على الحكم العسكرى على أن يتم إقصاء عبد الناصر وباقى أعضاء مجلس قيادة الثورة وأن يعين "رشاد مهنا" قائدا عاماً للقوات المسلحة، وأن تشكل وزارة مدنية يشترك فيها الإخوان، بشرط أن يوافقوا على الأسماء التى يتم ترشيحها من خارج الإخوان، كما طالبوا بتشكيل لجنة استشارية يشترك فيها بعض العسكريين الموالين لى وعدد مساوٍ من الإخوان، لكننى رفضت هذه المطالب"..

يبدو أن موقف الإخوان ومساندته لعبد الناصر قد جاء على غير توقع نجيب الذى يقول:

"لقد كان هذا الموقف صادراً من مكتب الإرشاد، أما جماهير الإخوان التى خرجت لتأييدى فى فبراير عقب استقالتى فى مظاهرات ضخمة لم

تشهدها مصر من قبل، وواجهت نيران الشرطة وهى تهتف بعودتى كان لها رأى آخر، واحتل بعض شباب الإخوان المسلمين المركز الرئيسى لهم احتجاجا على موقفهم المؤيد لعبد الناصر، وكان هذا الانقسام هو أحد العوامل التى ساعدت فى القضاء عليهم بعد ذلك.. وبمنتهى الصراحة لم أكن أتصور أن يغير الإخوان موقفهم ويؤيدون جمال عبد الناصر، لكننى أؤكد أن ما فعله عبد الناصر كان أهم ضربة سياسية فى حياته ولولاها ما وصل للحكم..

عبد الناصر والأمريكان

يقول نجيب:

"خالد محيى الدين أكد لي أنه علم من أحد الصحفيين الفرنسيين أن عبد الناصر ورفاقه أعطوا للأمريكان إشارة بالتساهل فى توقيع اتفاقية الجلاء، وإدخال تركيا فى حالة العودة إلى القاعدة، وذلك ثمناً لتأييدهم فى المعركة ضده، وقد تبينت لى صحة هذه المعلومات بعد توقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى فى يوليو 1954بعد أن تعثرت عشرات السنين بعد أن وافق عبد الناصر على عودة الإنجليز للقاعدة فى حالة الهجوم على تركيا..

كما أخبرنى أحد الأصدقاء السودانيين أن صلاح سالم أبلغه أنهم صارحوا الأمريكان بأنهم إذا لم يقفوا معهم ضدى فإنهم سيعيدون الحياة البرلمانية ويسمحون بتأليف حزب شيوعى.. لقد كان اتصال عبد الناصر بالأمريكان جزءًا من إحكام الخطة لإضعاف موقفى"..

ويؤكد نجيب أن العلاقة بين عبد الناصر والأمريكان لم تكن وليدة الأزمة فقط، بل أنه تلقى رسالة من المليونير أحمد عبود، والذى تربطه صلة قرابة ومحمد رياض كبير حراسه باعتبار عبود مفوضاً من المسئولين الأمريكيين، جاء فيها أن عبد الناصر يتآمر هو وبعض أعضاء مجلس الثورة للإطاحة به، واستعداد الأمريكان للوقوف جانبه للتخلص من عبد الناصر، كما تلقى أكثر من تحذير من بعض الشخصيات العربية تؤكد هذه المعلومات..

" لكننى رددت بعنف على أصحاب هذه الآراء، ولم أستبعد أن يكون الأمريكان قد بعثوا برسائل مماثلة لعبد الناصر أو سربوا له معلومات بهذا المعنى، ولم يكن من الممكن أن أفكر فى الاستعانة بأجنبى على أبناء بلدى مهما كان حجم الخلافات بيننا!!"

فى ظل هذه الحالة من التوتر بين جمال عبد الناصر ونجيب تلقى نجيب معلومات تفيد أن مظاهرات مدبرة سوف تحدث فى الثامن والعشرين من مارس، وأن عمال النقل قد تلقوا تعليمات من الصاغ أحمد طعيمة بذلك، وسوف يكون بعض أفراد الحرس الوطنى من بين المتظاهرين بعد تنكرهم فى ملابس مدنية، كما تلقى عمال مديرية التحرير نفس التعليمات من الصاغ مجدى حسنين، يقول نجيب:

"أدركت وقتها أن مجلس الثورة قرر تفجير الموقف، وطلبت زكريا محيى الدين وزير الداخلية على التليفون وأخبرته بأن ما يحدث خطر سوف يحرق الجميع، لكنه نفى علمه بأى شئ مما ذكرت، وقد تأكدت من أنه

غير صادق فى نفيه هذا عندما استدعيت وكيل زارة الداخلية وأمرته أن يفض المظاهرات بالقوة وأن يمنعها قبل قيامها، ولكننى فوجئت بأنه يطلب منى إذناً بإطلاق النار على المتظاهرين، وأن يكون هذا الإذن كتابياً، فرفضت تماماً.."

بناءً على اقتراح من محمد رياض بأن يصدر نجيب قراراً بإقالة الوزارة، وأن يعهد إلى الدكتور وحيد رأفت بتشكيل وزارة جديدة فى الوقت الذى يتجه فيه رياض ومعه مجموعة من الحرس الجمهورى الموالين له باقتحام البرلمان، حيث تعقد جلسات المؤتمر المشترك بين المجلس والوزارة، واعتقال الموجودين هناك، حتى لو استدعى الأمر إطلاق الرصاص عليهم، ويعترف نجيب بأنه للمرة الأولى يفكر فى ذلك ولكنه رأى أن يتحدث مع خالد محيى الدين قبل الإقدام على مثل هذه الخطوة، ولكن خالد محيى الدين أخبره بأنه يشك فى وجود مؤامرة ضد قرارات مارس وأنه لا داعى لمثل هذه الإجراءات العنيفة..

فى هذا الوقت كان من المقرر أن يزور الملك سعود، الإسكندرية، حسب البرنامج المعد على أن يكون فى صحبته جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولكن نجيب فوجئ بعدم حضورهم ماعدا خالد محيى الدين وحسن إبراهيم، وبينما نجيب فى الإسكندرية بصحبة العاهل السعودى انفجرت المظاهرات فى القاهرة، وأعلن اتحاد عمال النقل إضراباً عاماً، ورفع المتظاهرون شعار "لا للبرلمان ولا للأحزاب"..

ويقول نجيب:

"قطعت زيارتى للإسكندرية، وعدت بالطائرة فى المساء إلى القاهرة لأجد مجموعة من الضباط فى انتظارى ينتظرون منى إشارة بالحركة، وأصبح الموقف يقترب من نقطة الصدام من المذابح ونزف الدماء، وكانت أى كلمة أقولها فى هذه اللحظة سوف تتحول إلى قذائف وطلقات رصاص، وعرفت من مصادر مؤكدة أن اتفاقاً قد تم بين الأمريكان وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأن قوات الاحتلال البريطانى وضعت فى حالة استعداد وأنها احتلت مواقع متقدمة على طريق السويس والقاهرة للتقدم فى حالة حدوث أى اشتباك مسلح بالقاهرة.. وحزمت أمرى بعدم اللجوء لاستخدام القوة، فرفضت أية فكرة لتحريك قوات عسكرية، ورفضت أية محاولة لاعتقال أعضاء مجلس الثورة وتعريض حياتهم للخطر وتعريض مستقبل استقلال مصر للضياع، ولكن كنت أتمنى أن ينهض الشعب ويتحرك دفاعاً عن حريته، لكن صوت الغوغاء كان أعلى من صوت الشعب"

وأثناء وجود نجيب ومناقشته مع الضباط حضر د0السنهورى وسليمان حافظ وعبد الرحمن عزام وبدأوا يحاولون رأب الصدع، ويؤكد نجيب:

"عندما انتهت المناقشة مع الجميع أيقنت أننى أمام استخدام القوة العسكرية أو الاستقالة، ولأننى رفضت طريق الدماء كانت الاستقالة هى الحل، لتجنيب البلاد خطر الانقسام"

ولكن نجيب يذكر فى حديث لاحق أنه أخطأ فى قراره هذا، ولو أنه

واصل الصراع ولم ينسحب تحت أى شعار براق أو عاطفى لكانت النتائج أفضل بكثير مما آلت إليه بعد ذلك.. لقد ساد هذا الجو من التوتر على مرأى ومسمع من الملك سعود الذى يقيم فى قصر الطاهرة المخصص لكبار الزوار، وقد رأى الملك أن يتدخل فاستدعى نجيب إلى القصر بعد أن التقيا تم استدعاء عبد الناصر وعامر تليفونياً..

يقول نجيب:

"لم أكن أستطيع النظر فى وجه أى منهما، وقلت للملك سعود أمامهما إن الأمور قد وصلت إلى نقطة افتراق وأنه لم يعد هناك سيل للتفاهم مع أعضاء المجلس بعد أن وصلوا الى حد التآمر، وتدبير الخطط التى تهدد مستقبل مصر وتعرض الوطن لحروب أهلية أو صدامات عسكرية، وقرارى هو الاستقالة، ولكن عبد الناصر أعلن إصراره على رفض هذا القرار، وأكد أنه وزملاؤه حريصين على أن يستمر نجيب رئيساً للجمهورية بينما يرفض نجيب ذلك رفضاً مطلقاً، واستمرت هذه المناقشات حتى ساعات الفجر الأولى، وتحت إلحاح الجميع وافق نجيب أن يبقى فى موقعه.

اقتحام مجلس الدولة

فى اليوم التالى لموافقة نجيب على الاستمرر، أعلن ضباط البوليس أن العودة للحياة النيابية فى ظل وجود الاحتلال خدعة استعمارية.. وتوجهت بعد ذلك مظاهرة – يقول نجيب أنها مدبرة – إلى مجلس الدولة واقتحامه، واعتدى بعض المتظاهرين بالضرب على د0السنهورى وبعض

الأعضاء وأجبروهم على توقيع بيان بتأييد مجلس الثورة.

يقول نجيب:

"كان الاعتداء على السنهورى اعتداءً على القانون فى صورة رجاله وهذا الحادث هو السطر الأول فى ملحمة عصر غياب القانون"

وعقب قيام نجيب بوداع الملك سعود فى المطار سقط مغشيا عليه ونقل إلى منزله فى حالة إعياء شديد وأصر جمال عبد الناصر أن يصحبه إلى المنزل، وتم استدعاء عدد من الأطباء لإسعافه.. ويقول نجيب عن هذا الموقف:

"فى المطار صعدت إلى سلم الطائرة مبالغة فى تكريم الملك سعود قبل رحيله، فظن بعض أعضاء مجلس القيادة أننى أنوى الهروب، وفوجئت بمن يشدنى من ثيابى، وإلى جانب الإرهاق العصبى والنفسى والجسدى أصابنى هذا التصرف بطعنة فى صدرى وسقطت، وقد حاول عبد الناصر أن يبالغ فى اهتمامه بى ويظهر اضطرابه حتى أنه رافقنى حتى حجرة نومى.. وعرفت يومها معنى المثل البلدى القائل: "يقتل القتيل ويمشى فى جنازته" فقد كانت هذه اللحظات هى نهايتى الفعلية ونهاية الديمقراطية"

وفى السادسة من مساء ذلك اليوم أذاع صلاح سالم بياناً يفيد بإرجاء تنفيذ قرارات 25 مارس حتى نهاية الفترة الانتقالية فى 10يناير 1956، وبينما نجيب فى فراش المرض صدر فى 15 أبريل عدة قرارات منها: تطهير الصحافة، ومنح سلطات للمسئولين فى الجامعات، وبحث مشروع قانون

لحماية الثورة.. يقول نجيب:

"انتهى كل شئ وتوالت الإجاءات العنيفة مثل محاكمة أبى الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى، وحرمان الوزراء من الأحزاب السياسية المختلفة من حقوقهم السياسية، وحل مجلس نقابة الصحافيين، وعُين فكرى أباظة وكيلاً، وفى مجلس المحامين عُين عبد الرحمن الرافعى وكيلاً، ووضع عبد الناصر الضباط الموالين لى في السجون، ونفى خالد محيى الدين إلى الخارج وسافر إلى سويسرا،

وكان خالد محيى الدين قد تقدم باستقالته إلى عبد الناصر بعد عودته من الإسكندرية، وقبلها عبد الناصر فوراً، وسأله: ماذا ستفعل؟.. وقال خالد أنه لا يعرف، ولكن عبد الناصر حدثه بحدة قائلاً: لا.. قعاد هنا مفيش..."

وذهب جمال عبد الناصر إلى نجيب وطالبه بتشكيل الوزارة، ووافق نجيب ولكنه أخبره أنه لن يحضر اجتماعات مجلس قياة الثورة، وشكل عبد الناصر وزارته وأصبح الشافعى وزيراً للحربية وحسن إبراهيم وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية..

وقد أثار موضوع قبول استقالة خالد محيى الدين وسفره ضباط سلاح الفرسان، وأعدوا خطة للهجوم على مجلس قيادة الثورة بهدف إعادة الديمقراطية، لكن وشاية أحد الضباط بهم كانت وراء فشلهم وتقديم أكثر من 25 منهم إلى المحاكمة.. يقول نجيب:

"وكانت الأيام تمضى بطيئة مملة لا شئ فيها سوى ومضات أمل لحركة الجماهير، وظهرت صحة المعلومات التى ربطت بين التخلص منى وبين التساهل فى توقيع اتفاقية الجلاء فى 19 أكتوبر.."

وفى 26 أكتوبر وقع حادث المنشية والذى أطلقت فيه عدة رصاصات على جمال عبد الناصر، ويعلق نجيب على هذا الحادث بقوله:

"كان هذا الحادث مجرد مسرحية مدبرة لتحويل عبد الناصر إلى بطل شعبى ومحاولة لينسى الناس عورات اتفاقية الجلاء، والتى جعلت مصر مرتبطة بالاختلاف، ثم هى فرصة ليتخلص عبد الناصر من الإخوان القوة الوحيدة الباقية، وقد كان لزاماً أن يدفع الإخوان ثمن تأييدهم لعبد الناصر فى أزمة مارس"

ويرسل نجيب برقية إلى عبد الناصر، مستفسراً عن صحته ثم أرسل له مندوباً ولكن الصحف لم تنشر أى خبر عن برقية الرئيس أو مندوبه، ثم ذهب نجيب لزيارته فى منزله ولم يكن قد التقى به خلال الشهور الماضية سوى مرات قليلة..

ويقول نجيب:

"سألته عن السبب فى عدم نشر استفسارى عنه وإرسالى مندوباً للسؤال فى الصحف، وكان جوابه بكثرة المشاغل والمسؤوليات، ولكننى قلت له: هل تريدون أن توهموا بأنى راض عن هذا العمل؟.. واستطردت قائلاً: "عبثاً تحاول تلويث سمعتى بهذه الأعمال الإرهابية" ثم خرجت واثقاً

من أن مؤامرة جديدة تدبر ضدى"

وكان هذا اللقاء هو آخر لقاء بين نجيب وناصر..

فى 14نوفمبر توجه نجيب إلى مكتبه فى القصر الجمهورى وفوجئ بأن ضابطين من ضباط الحرس يتبعانه، فأخبراه أن عندهما تصريحاً بالدخول من كبير الياوران بالإنابة الأميرالاى حسن كامل ولكن نجيب نهرهما فخرجا، ثم اتصل نجيب تليفونياً بـ عبد الناصر فقال له سوف يرسل عبد الحكيم عامر، ولم يمض وقت طويل حتى حضر عامر وحسن إبراهيم وأخبرا نجيب بكل شئ كان يتوقعه.. يقول نجيب بصوت خافت وخجل واضح قائلاً لى:

"إن مجلس قيادة الثورة قرر إعفاءكم من منصب رئيس الجمهورية.. وهنا قلت: أنا لن استقيل الآن لأنى بذلك سأصبح مسؤلاً أمام التاريخ عن ضياع صلة مصر بالسودان، أما إذا كان الأمر إقالة فمرحباً، لأنكم تعفونى من مسئولية لم يعد ضميرى يحتملها"

وخرج نجيب فى صمت بصحبة عبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم، وركب معهما عربة اتجهت إلى منزل ريفى فى ضاحية المرج كانت تمتلكه حرم مصطفى النحاس قبل أن يوضع تحت الحراسة وأخبره عامر أن تحديد إقامته فى المرج لن يزيد على بضعة أيام، وبيدو أن عامر كان صاحب كلمة البدء حين أخبر ناصر بعثوره على كنز اسمه نجيب وكلمة الختام، فقد دامت إقامة نجيب فى المرج من 1954 حتى أكتوبر 1983

الفهرس